تعليق على معجم النحو
لحسن قطريب

جميل علوش
الأردن

صَدَرَ قَبْلَ زهاء عامٍ عن دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر في دمشق، كتابٌ جديدٌ من جملةِ ما تصدرهُ هذه الدار العامرة من إنتاج علمي رفيع هو: "معجمُ النحوِ العربي" للأستاذ حسن قطريب. وقد قرأته بتأنٍّ وتؤدة، وأطلتُ النظر في جوانبه، كما أفعَلُ عادةً في ما تقعُ عليه عيني من المؤلفات اللغوية والنحوية. ولا شك أنَّ الكتاب جمع فأوعى، وأن صاحبهُ بذل من الجهد في وضعه ما يستحق الإشادة والتنويه. بيد أنّه ـ على كثرة ما أحسن وأصاب ـ لم يسلمْ من الخطأ والوهمِ وسوءِ التقدير وخلل التخريج وخطل الرأي. وكان ذلك كثيراً في الكتاب، بحيث اقتضاني تتبعُهُ كثيراً من الجهد وإنعام النظر، مما جعلني على يقينٍ من أنّ الإحاطة بكلّ ما تضمن هذا المعجم من مزالق وأوهام، من شأنها أن تقود إلى التوسع والإطالة، بحيث يكون من الصعب على أية مجلة أن تستوعب ما سوف نستقصي منها.

وعلى الرغم من ذلك، لم يكن ثمة بدٌّ من التوسع في ملاحقة مثل هذه الأخطاء والمزالق، لتعميم الفائدة أوّلاً، ولإبراء الذمّةِ من إخفاء ما ينبغي إظهاره من حقائق العلم ثانياً. ولأنّ تعقب هذه الأخطاء والمزالق وادٍ واسع قد يضلُّ فيه السالك، وتخفى شعابُهُ على الدليل الخرّيت، رأينا أن نوزعها في نقاط رئيسية مستقلة، نجمَعُ في كل نقطة منها ما يلحق به ويمتُّ إليها بصلة على النهج التالي:

أولاً: الضبطُ اللغوي:

كان من المفروض أن يحافظ المؤلف على دقة الضبط اللغوي في معجم يختص باللغة. ولكنّه قصرّ في ذلك بصورة تدعو إلى الأسف. فمن ذلك ما يلي:

١ـ قال: (يُختصُّ) بضمّ الياء والصحيح فتحُها لأنّه مضارع مبني للمعلوم. (ص١٣).

٢ـ قال: (فسمُّوا) بضمّ الميم والصحيح فتحُها لأنّ هذه الفتحة تشير إلى الألف المقصورة المحذوفة دفعاً لالتقاء الساكنين. وأصل الكلمة (فسمّاوا) (انظر ص ٢٨، ٦١، ٦٨) وهي تتكرر كثيراً في المعجم.

٣ـ قال: (المتعذَّر) بفتح الذال والصحيح كسرُها لأنّ اللفظة اسم فاعل من الفعل المعلوم (تعذّر) بمعنى استحال (انظر ص ٥٠) وهي تتكرر أيضاً.

٤ـ قال: (المتعيَّنة) بفتح الياء والصحيح كسرها لأنها اسم فاعل لا اسم مفعول، إذ إن اسم المفعول لا يؤخذ من فعل لازم (وتعيّنَ) فعل لازم. (انظر ص٢٩).

٥ـ قال: (في الأكثر) بنصب (الأكثر) متوهماً أنها ممنوعة من الصرف. والصحيح جرُّها بالكسرة لأنها دخلتها أداة التعريف فصرفت (انظر ص٨٦).

٦ـ قال: (يلزم إعرابَه) بنصب (إعراب) والصحيح رفعُها لأنها فاعل. (انظر ص ٩٤).

٧ـ قال: (قرأت كتاباً حسبِك) بجر (حسب) وحقها أن تنصب لأنها هنا نعت لكتاب (انظر ص٩٤).

٨ـ قال: (ليت السرورُ دائماً عندنا) برفع (السرورُ) والصحيح بنصبها لأنها اسم ليت (انظر ص١٤٤).

٩ـ قال في الحديث عن سبحان: وإعرابُه: مفعولاً مطلقاً. والصحيح بالرفع فيقول وإعرابه مفعول مطلق (انظر ص١٨٥).

١٠ـ قال كذلك في إعراب (سماعاً) منصوباً على المصدرية والصحيح رفع (منصوب) لأنه خبر المبتدأ. (انظر ص١٨٧). ومما يلفت النظر هنا إعراب (سماعاً) منصوبة على المصدرية وإعراب (سبحان) مفعولاً مطلقاً. لماذا هذا التباين في إعراب متشابهين؟ فكلا اللفظين (سماعاً) و(سبحان) منصوبان على المفعولية

المطلقة. ألم يكن ينبغي له توحيد المصطلح؟ ومن المعروف أن إعرابهما مفعولاً مطلقاً أصح وأصوب من القول بإنهما منصوبان على المصدرية، لأن في النحو وظيفة اسمها المطلق وليس فيه وظيفة اسمها المصدر المنصوب، وإن كان هذا المصطلح متداولاً في كتب النحو. ثم إن المفعول المطلق من مصطلحات النحو، والمصدر من مصطلحات الصرف. والإعراب يتبع النحو ولا يتبع الصرف، والمصدر قد يجيء مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. أما المفعول المطلق فحكمه النصب، لهذه الأسباب كلها نفضل استعمال مصطلح المفعول المطلق في إعراب المصادر المنصوبة، لأنّ المصدر المنصوب لا يوجب أن يكون مفعولاً مطلقا فقد يكوت منصوباً لأنه اسم (إنّ) نحو قولنا: إن قتلَكَ زيداً حَرام. (قتلَ) هنا مصدر منصوب بإنّ وليس مفعولاً مطلقاً. ولنا عودة إلى هذا الموضوع.

١١ـ قال: (أعطُوا) بضم الطاء والصحيح فتحها كما بيّنا في (سمَّوا) (انظر ص ١٩٦) حتى الآية القرآنية لم يعفها من الخطأ فقد أثبتها هكذا: وإن خفتم عِيلة فسوف يُغنِكم اللهُ من فضله. قال (عِيلة) بكسر العين وإنما هي بفتحها وقال (يغنِكم) بحذف الياء وإنما هي (يغنيكم) لأنه فعل مضارع متجرد عن الناصب والجازم وعما يوجب بناءه (انظر ص٢٠٤).

١٢ـ قال (علماءٍ) مثل (رجال) فجرّها بالكسرة وألحق بها التنوين. ومن المعروف أن (علماء) ممنوعة من الصرف، وكان عليه أن يجرها بالفتحة عوضاً عن الكسرة (انظر ص٢٣٥).

١٣ـ قال: (والأيسر في إعرابه: مبنيّاً على الكسر)، فلا نعرف لماذا نصب (مبنيّاً) وكان يجب أن يقول: والأيسر في إعرابه أن يجيء مبنياً على الكسر (انظر ص ٢٦٨).

١٤ـ قال: بنُوا رصيفاً بضم النون. والصحيح فتحها لأنّ هذه الفتحة تشير إلى

ألف مقصورة حذفت دفعاً لالتقاء الساكنين وأصلها (بناوا) (انظر ص٢٧٤).

١٥ـ قال: المميَّز بصيغة اسم المفعول. وإنما هي بصيغة اسم الفاعل (انظر ص٢٩٧).

١٦ـ قال: (يُمتنَع) بضم الياء وفتح النون أي بالبناء للمجهول. وامتنع فعل لازم لا يبني للمجهول. فالصحيح أن يقول (يَمتنِع) بفتح الياء وكسر النون (انظر ٣٧٣).

١٧ـ قال: (كرُب) بضم الراء وإنما هي بفتح الراء. وكَرَبَ: من أخوات كاد (انظر ص٣٩٥).

١٨ـ قال: (يُتعذّر) بضم الياء، على المجهول. وإنما هي يتعذّر بفتح الياء (انظر ص٤٥٩).

١٩ـ قال: (تقصُّوا) بضم الصاد والصحيح فتحها لأنها مثل (سمّوا وأعطوْا وبَنَوْا) كلها أفعال حذفت منها الألف المقصورة دفعاً لالتقاء الساكنين فتبقى الفتحة على الحرف الذي قبلها دلالة عليها. (انظر ص٤٨٩).

٢٠ـ قال: يسرُّني عملُك الخير، فنصب (عملَك) وإنما هي مرفوعة لأنها فاعل (يسرني) انظر (ص٤٩٧).

٢١ـ قال في إعراب قراءتين: مفعولاً مطلقاً. والصحيح بالرفع أي مفعول مطلق لأن مفعول خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي ومطلق نعت مرفوع (انظر ص٥٣٢).

٢٢ـ قال: (نُسيان) بضم النون والصحيح كسرها (انظر ص٥٩٤).

هذه نماذج من أخطاء صاحب المعجم التي تتعلق بالضبط اللغوي. وقد حرصنا أن نذكر الخطأ مرة واحدة في معظم الأحيان، خشية الإطالة والإملال، وإلا فهو يتكرر كثيراً ويقع في مظان متفرقة. وليس من السهل تتبع كل خطأ في مظانِّه من

الكتاب. بل قد يكون التتبع سهلاً، غير أنّ تسجيل الأخطاء وفرزها وحصرها وتوضيحها بالشرح والتعليق لابد أن يكون عبئاً ثقيلاً على الكاتب والقارئ كليهما.

ثانياً: الأسلوب:

عرضنا في الفقرة السابقة نماذج من المزالق التي رددنا الخلل فيها إلى سوء الضبط اللغوي. وهذا السوء منه ما هو مطبعي، ومنه ما هو من خطأ المؤلف. والمؤلف ـ على كل حال ـ ملوم غير معذور. أما في هذه الفقرة فسنسوق نماذج من خطأ المؤلف، بحيث كان يستعمل العبارة الركيكة واللفظية غير الفصيحة والجملة غير الرصينة، مما لا يمكن أن نتلمس له فيه عذراً. ومنه ما يلي:

١ـ قال: لانشغاله بالحركة المناسبة (ص٤٨) والانشغال لفظة عامية صَحيحها الاشتغال فكان ينبغي أن يقول: لاشتغاله بحركة المناسبة. وهذا ما يجرى عليه النحاة الفصحاء. وصاحبنا يكثر من استعمال هذه اللفظة العامية (انظر ص٢٠٨، ٣٣٤، ٣٣٥).

٢ـ يقسم الفعل (ص١٠٥) إلى جامد ومنصرف. والمعروف أنّ الفعل يقسم إلى جامد ومتصرف. أما المنصرف فهو الاسم المتمكن الأمكن الذي يقبل التنوين وكل حركات الإعراب. ونقيضه غير المنصرف أو الممنوع من الصرف وهو الذي يرفض التنوين والكسرة. ومن غير المقبول الخلط بين المصطلحين (أقصد المنصرف والمتصرف) في كتاب متخصص مثل هذا.

٣ـ قال في تعريف جمع المؤنث السالم: وهو اسم على ثلاثة فأكثر من الإناث العاقلات (ص١٠٦) ويكمن الخطأ في قوله (ثلاثة)، لأنه كان يتحدث عن إناث عاقلات. فكان ينبغي أن يذكر العدد فيقول: وهو اسم دَل على ثلاث من الإناث العاقلات.

٤ـ ذكـر في عرضـه لأنواع الجمل جـملة المضـاف إليهـا(ص١٢١) وهذا خطأ والصحيح أن يقـول: إما الجملة المضاف إليـها أو جملة المضاف إليـه. وغير ذلك فاسد.

٥ـ ذكر في معرض التمـثيل للخَبَرِ حينما يكون شبه جـملة قوله: الكتاب فوق الطاولة (ص١٢٤) ومن المعـروف أنّ (الطاولة) كلمة عامـية منقولـة عن الإنجليزية (TABLE) وقد عـرّبها العرب بقولهم (منـضدة). وكان على المؤلف أن يستـعمل الكلمة الـفصيـحة (منضدة) دون غـيرها، لأن من يزعم أنه يعلم الـناس النحو لا ينزل بهم إلى مستوى العامي والمرذول.

٦ـ مثّل في حـديثه عن (حيص بيص) بقوله: رأيتُـهُم حيصَ بيصَ (ص١٣٤) متوهماً أن حيص بيص من الأحوال المركبـة مثل شذر مذر. والصحيح أنها مركب اسمي بحت يمثل عليه النحاة بقولهم: وقعوا في حيص بيص. ولم يتعدّوا ذلك.

٧ـ قال في الحديث عن (خصوصاً): تعـرب منصوبة على المصدرية وإما تعرب منصوبة على الحال (ص١٥١) وإما لابدّ لها أن تتكرر مرتين فكان ينبغي أن يقول: إما أن تعرَبَ منصوبة على المصدرية وإما أن تعرب منصوبة على الحال.

وإيراد الجملة بالصورة التي أوردها بها ضـرب من الهلهلة اللفظية. هذا عدا ما في الجملة مـن خطأ نحوي، ذلك لأن (خصـوصاً) لا يمكن أن تكون حـالاً لأنها مصدر، والحـال وصف كما سنوضح في موضع لاحق. وأما القـول بأنّها منصوبة على المصدرية فقد تكلفنا بتفنيده في مـوضع سابق. فهي مفعول مطلق. والحديث عن المصدرية بهذا الصـدد ضرب من الخلط بين مصطلحات الصـرف ومصطلحات النحو.

٨ـ قال في الحديث عن الجملة الخبرية: والإسناد ـ في كلتـيهما ـ يعني الإخبار

(ص١٥٣) ولم يقل أحد إن الإسناد هو الإخبار، لأن الإسناد يقع في الجملة الخبرية والجملة الإنشائية. ويعرفه اللغويّون بأنه إيقاع نسبة بين كلمتين. والكلمتان قد تكونان اسمين نحو: العلم نور، كما قد تكونان فعلاً واسماً نحو: طلعت الشمس. والأول في الجملة الأولى يسمى مسنداً إليه والثاني يسمى مسنداً. أما في الجملة الثانية فالفعل مسند والاسم مسند إليه. وليس في ذلك كله ما يدل على أن الإسناد يعني الإخبار.

٩ـ يفسر سبب تسمية أحرف الذلاقة فيقول: وهي ثلاثة (اللام والنون والراء) كون مخارجها من ذلق اللسان (ص١٦٧). ويكمن الخطأ الأساسي في قوله (كون) لأن الصحيح أن يقول: لكون مخارجها من ذلق اللسان. والعجيب أنه لم يكتف بحذف حرف الجر، بل رفع المجرور (كونُ) دون سبب لرفعه إلا التأثر بالعامة في الأخذ بالخطأ الشائع الذي يجري على ألسنة الصحفيين وكتاب الأعمدة اليومية. وإلا فإنّ المجرور إذا حذف جارّه نصب على نزع الخافض. مع العلم أن نزع الخافض سماعي في غير (أنْ) و(أنّ) كما قال ابن مالك:

وجرّ مسبوقاً بحرف جرّ وإن حُذف فالنصب للمنجرّ

نقلاً وفي أنّ وأنْ يطردُ مع أمن لبسٍ كعجبت أن يدوا.

أي عجبْتُ من أن يدوا (أي أن يدفعوا الدية)

وهو يكرر هذا الخطأ كثيراً فيقول مثلاً: ارتحت كونُك واقفاً على الرصيف (ص٤٠٢). ويقول تكرهوا: منصوب بأن بحذف النون كونه من الأفعال الخمسة (٤١٣). ويقول: (من) اسم شرط الخ.. كون أسماء الشرط تتصدر الجُمَل (ص٥٢٣). ويقول: سموها الموصول الحرفي، كونها تتصل بما بعدها (ص٥٧٧). ويقول: شرحنا في باب (كان) وأخواتها معنى الناسخ، كونها تنسخ إعراب المبتدأ

(ص٦٠٣) فهو في كل الأمثلة السابقة، وهي قليل من كثير، يحذف حرف الجر، ويبقى المصدر (كون) مرفوعاً جرياً على خطأ شائع بين الطبقة الدنيا منْ كتاب الصحف.

١٠ـ قال: يشتق اسم الزمان من الثلاثي الصحيح، مفتوح العين في المضارع أو مضمومها (ص١٨٠) ومفتوح العين هو إضافة لفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وكذلك مضمومها فكان عليه أن يقول: من الثلاثي المفتوح العين أو المضمومها. وكثيراً ما يُخطئ محرّرو الأخبار، حينما يتحدثون عن الصواريخ بعيدة المدى أو عابرة القارات، يظنّون أن كلاً من (بعيدة) و(عابرة) معرفة لأنها مضافة إلى ما بعدها. ولم يعلموا أن هذه إضافة لفظية لا تفيد تعريفاً. فكان يجب أن يقولوا: الصواريخ البعيدة المدى والعابرة القارات، بدليل أننا في وصف النكرات نقول: هذه صواريخ بعيدة المدى وهذه صواريخ عابرة القارات. فلولا أنَّ (بعيدة المدى) و(عابرة القارات) من قبيل الإضافة اللفظية ما جاز لها أن تصف نكرة.

١١ـ يتحدث عن الشين فيقول: حرف الشين من الأحرف الشجرية التي مخارجها شجر الفم (ص١٩٣) والصحيح أن يقول: من الاحرف التي مخرجها شجر الفم بالإفراد لا بالجمع لأن المخرج واحد. والدليل على خطأه إنه عاد فقال: فهو ـ بهذا المخرج ـ حرف مهموس.

١٢ـ يتحدث عن (أيّ) فيقول: وهو الوحيد في أدوات الشرط، يعرب بالحركات الثلاث (ص٢٠٠) والذي يملك الذوق المرهف يدرك أن الجملة ناقصة، وأنها بحاجة إلى الاسم الموصول (الذي). ويبدو من ذلك أنه كان عليه أن يقول: وهو الوحيد الذي يعرب بالحركات الثلاث. ولا تصح الجملة دون الاسم الموصول، إذ إنها تبدو مبتورة. هذا علاوة على أن المؤلف نسي أن الأدوات جمع أداة، وأنّ الأداة لفظة مؤنثة. فكيف جعلَ (أي) اسماً ثم جعل هذا الاسم من

أدوات الشرط؟ ومن المعروف أن الأداة تطلق على الحرف عند الكوفيين. و(أيّ) هي اسم. والمخرج من ذلك أن يقول: (أسماء الشرط) وإذا اعترض على ذلك معترض، بأنّ للشرط حرفين يجزمان فعلين هما (إن) و(إذما)، قلنا: لا بأس أن نطلق التسمية من قبيل التغليب، إذ إن أسماء الشرط عشرة، والعشرة أكثر من الاثنين. ولكننا لا نستطيع أن نسمّيَ أسماء الشرط أدوات. وكثيراً ما نسمع بهذه التسمية في كتب النحو. ربما كان ذلك نوعاً من التساهل أو الترخص. وربما أجاز بعضهم هذا الاستعمال، اعتماداً على تعريفهم للأداة بأنها الحرف أو ما تضمن معناه من الأسماء والأفعال والظروف (انظر معجم الخليل ص٣٨).

١٣ـ يحاول أن يفرق بين الفاء العاطفة والفاء السببية في جملة: اجتهد الطالبُ فنجحَ، فيقول: والفاء هنا حرف عطف، فلا تعرب سببية لعدم تحقق شروط وأحكام فاء السبب. (انظر ص٣١٣). فيقترف عدة أخطاء هي التالية:

أـ عطف على المضاف قبل استكمال الأضافة، فقال: شروط وأحكام فاء السبب. وكان عليه أن يقول شروط فاء السبب وأحكامها.

ب ـ قال فاء السبب، والتسمية الصحيحة الفاء السببية. وتكون الياء في السببية هي ياء النسبة. ويجوز أن نقول فاء السببية. وتكون السببية هنا مصدراً صناعياً. أما أن يقول (فاء السبب) فهذا مالم يعرفه النحاة ولم يجروا عليه.

جـ ـ لا يجوز الحديث عن الفاء السببية إلا بتوفر شرطين:

الأول ـ أن يقع بعدها فعل مضارع.

الثاني ـ أن يسبقها نفي أو استفهام.

وأصلح مثال على الفاء السببية قولنا: لم أكنْ مذنباً فأخافك، فنصب الفعل المضارع (أخافَ) بعد الفاء السببية بأن المصدرية مقدرة وجوباً على مذهب البصريين

أو بها هي نفسها على مذهب الكوفيين. وهو الأقرب والأيسر لما فيه من بعد عن التقدير وتيسير على الدارس وانسجام مع المنهج الوصفي الحديث في دراسة اللغة.

١٤ـ قال في حديثه عن تقديم الفاعل أو المفعول: فإذا لم يقع التباس في المعنى، عندها يجوز أن نقدّم المفعول به على الفاعل (ص٥٢٢) ويكمن الخطأ هنا في قوله (عندها)، لأن ضمير الغائبة ليس له مرجع في النص. والصحيح أن يقول (عندئذ) ويكون التنوين في عندئذ تعويضاً عن جملة محذوفة. والتقدير عند إذ لم يقع التباس. أما الضمير (ها) فهو يعود إلى مصدر مستخلص مما سبق. وليس هذا مما هو مقيس ولا مما هو مسموع في الكلام العربي.

ثالثاً: المصطلح النحوى: من شرط من يكتب في النحو أن يحافظ على دقة المصطلح النحوي، وأن يعرف ما اتفق عليه النحاة في ذلك، أو أن يختار ما كثر تداوله وكان أكثر دلالة على المقصود، وأشدّ بعداً عن اللبس والغموض والاشتراك مع المصطلحات الأخرى. ذلك لأنّ كتب النحو كثيرة وهي تحتوي الصحيح وغير الصحيح. ومن شرط من يتصدّى للتأليف في النحو أن يكون قادراً على تمييز الصحيح وغير الصحيح من مصطلحات النحاة وأقوالهم. وصاحبنا يخرج كثيراً عما تتطلبه الدقة في إيراد المصطلح النحوي. والأمثلة على ذلك كثيرة. نورد منها ما يلي:

١ـ قال في تعريف الجَزْم: جزَمَ الأمر قطع فيه قطعاً لا عودة فيه (ص٩٩) وهو تعريف منقول عن المنجد نقلاً حرفياً. وقد خالفه التوفيق فيه. فالجزم هنا يعني التصميم واتخاذ القرار، ويكون هذان في الأمور المعنوية. ولا دخل لهما في الحرف والكلمة. وقد أورد المنجد تعريفاً يخصُّ النحو، فقال: جزم الحرف: أسكنه أي قطع الإعراب عنه. وجزم الفعل: أسكن آخره الصحيح أو حذف آخره المعتل أو حذف النون النائبة عن الضمة في الأفعال الخمسة. هذا ما يعنيه الجزم.

وهذا يختص بالفعل المضارع لأنه معرب فيلغي حركة رفعه إن كان صحيحاً ويلغي الحرف الآخر منه إن كان معتلاً أو حرف النون إن كان من الأفعال الخمسة كما أوضح صاحب المنجد. أما المثال الذي أورده صاحبنا وهو (اكتبْ) فهو فعل أمر مبني على السكون لأنه صحيح الآخر، ولا علاقة له بما نحن فيه. ولكنَّ صاحبنا لا يفرق بين المعرب والمبني أو هو يجري على منهج الكوفيين في عدِّ فعل الأمر فعلاً مجزوماً بلام الأمر المحذوفة. كما فعل ابن خالويهِ في إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، إذ استعمل المصطلح الكوفي، فجاء بكل مضطرب وغامض مما سنتطرق له في بحث خاص. وقد فرّق النحاة بين المجزوم والمبني بقولهم: إنّ المجزوم علامته إما حذف الحركة وإما حذف الحركة وإما حذف العلة وإما حذف النون. أما المبني فلا يعرف الجزم لأنّ الجزم يكون بعامل والمبني على السكون لا يكون سكونُهُ بعامل.

٢ـ قال في الحديث عن علامة الجر: حكم المجرور بالجار أن يكون مجروراً بالكسرة الظاهرة في الأسماء المعربة، وبالكسرة المقدرة في الأسماء المبنية (ص١٠١). القسم الأول من الكلام صحيح، بيد أن القسم الثاني مختلّ. ذلك لأن التقدير لا يكون في الأسماء الصحيحة، بل يكون في الأسماء المعربة المعتلة. أما الأسماء المبنية فتعرب إعراباً محلياً. فحين نقول: سلمت على سيبويه نقول في إعرابه (سيبويه) علم مبني على الكسر في محل جر بالحرف. ولا نقول إنه مجرور بكسرة مقدرة على كسرة البناء، لأن من شأن مثل هذا التقدير أن يلغي الإعراب المحلّي الخاص بالمبنيّات. ولسنا مضطرين إلى مثل هذا الإلغاء، لأن الإعراب المحلي جزء أساسي من الإعراب، وهو قسيم الإعراب اللفظي والإعراب التقديري. وإذا كان الإعراب التقديري لا يجري إلا في الألفاظ المنتهية بأحرف العلة أسماء أو أفعالاً، فلماذا نمدُّه إلى الاسم المبني ونطَبقُهُ عليه؟ إن حذّاق النحاة

يمنعونه، لأن التقدير كما سبق أن ذكرنا لا يكون إلا في الاسم المعرب المقصور مثل (فتى) فيكون التقدير للتعذّر، أو المنقوص مثل (قاضي) فيكون التقدير للاستثقال. ويلحق بهذين النوعين من الأسماء المعتلة الفعل المضارع المنتهي بالألف المقصورة مثل (يسعى) أو الفعل المنتهي بالواو أو بالياء نحو (يدعو) و(يمضي). أما الأسماء المبنية والمحكية والمركب الإسنادي من الأعلام فإعرابها يكون محلياً، ولا تقدر فيها علامات الإعراب لأن من شأن هذا التقدير أن يلغي الإعراب المحلي الخاص بالمبنيّات. وهذا شيء غير مقبول.

٣ـ يفسر سبب تسمية أحرف الذلاقة فيقول: وهي ثلاثة (اللام والنون والراء) كون مخارجها من ذَلْق اللسان؛ أي طرفه (ص ١٦٧) وكنا قد اعترضنا على حذف حرف الجر في (كون) في موضع سابق، لأن هذا الحذف يلحق تركيبه باللهجة العامية. وأكثر من ذلك أنه فتح اللام في (ذَلْق) وهي ساكنة، وجعل لأحرف الذلاقة التي ذكرها مخارج وليس لها إلا مخرج واحد. وكان عليه أن يفرّق بين الأحرف الذلقية وهي الفاء والباء والميم ومخرجها الشفة، والأحرف الذولقية، وهي اللام والنون والراء ومخرجها طرف أسلة اللسان. فهذه الأخطاء كلها في جملة واحدة.

٤ـ يحاول أن يفرّق بين المصطلحين النعت والصفة فيقول: واستعمالها (يقصد الصفة) أكثر شهرة من النعت وأَشمَلُ دلالة. فالنعت يعني: وصف الشيء بما فيه من الأوصاف المحمودة. أما (الوصف) فيعني: ما هو في أوصاف الموصوف، دون تقييد. ولا تختلف الأحكام إذا اعتمد النعت مصطلحاً، بدلاً من الصفة (ص٢٣٥).

والصحيح أن الفرق بين المصطلحين: الصفة والنعت، ليس محصوراً في معناهما اللغوي، بل في الدلالة المصطلحية لكل منهما. ومن المعروف أنّ المتمرس

بقراءة كتب النحو يجد خلطاً كثيراً بين المصطلحين. فلا شك أنّ النحاة يضعون الوصف أو الصفة موضع النعت ويعكسون فيضعون النعت موضع الصفة أو الوصف.

بيد أنّ الحقيقة التي لا يستطيع أن يغفلها أحد، هي أنّ الوصف أوسع نطاقاً من النعت، ذلك لأنه أوّلاً مصطلح صرفي، ولذلك يعد النحاة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة وأفعل التفضيل أوصافاً، ولا يسمّونها نعوتاً. وعلى هذا الأساس يطلقون مصطلح الوصف على الحال والخبر والنعت في الأمثلة التالية: جاءَ القائد ظافراً. القائد ظافر، وهذا قائد ظافر. فلفظة (ظافر) في الأمثلة الثلاثة وصف، لكنها في المثال الأخير وحده وصف ونعت، وهكذا يتبين لنا أنه من الأصوب والأسلم أو يخصص مصطلح الوصف أو الصفة بالصرف، وأن نخصص مصطلح النعت بالنحو. وكل شيء غير هذا يقود إلى الضياع والضلال.

٥ـ يورد في تعداده لأنواع الضمائر ما أطلق عليه اسم الضمائر المرفوعة والضمائر المنصوبة والضمائر المجرورة (ص٢٤٩). وهذا نوع من الخلل والاضطراب، لأن الضمائر من المبنيات، والمبنيات تخضع للإعراب المحلي ولا تخضع للإعراب اللفظي. وعلى هذا الأساس كان عليه أن يقول ضمائر الرفع وضمائر النصب وضمائر الجر، بدل أن يقول الضمائر المرفوع والضمائر المنصوبة والضمائر المجرورة، ذلك لأن الضمائر مبنية وهي تعرب إعراباً محلياً وبعضها خاص بالرفع وبعضها خاص بالنصب وبعضها خاص بالجر. ولكن لا تكون مرفوعة ولا منصوبة ولا مجرورة. ولا شك أن التهاون في ذلك، تهاون في التمسك بدقة المصطلح النحوي.

٦ـ يعرب قوله: جاءَ طالب، فيقول: طالب فاعل مرفوع بالضمّ وحركته ضمّتان. (ص٢٥٥) وهذا كلام ضعيف مخلخل للأسباب التالية:

أ- أن الضمّ من ألقاب البناء كـما نعرف لا من ألقاب الإعراب. فـألقاب البناء هي الضم والفـتح والكسر. كـما أن ألقـاب الإعراب هي الرفع والنصـب والجر. وكان على المؤلف أن يفرق بين النوعين.

ب- الفاعل مـعرب، وهو لذلك يقترن بالـرفع لا بالضم ولكن الرفع حالة لا علامة. ولذلك كان على المؤلف أن يقول مرفـوع بالضمة الظاهرة. ولو تحرّز أكثر فقال مرفـوع بحركة الرفع الظاهرة لكان أفضل، لأن من النحاة من يجـعل الضمة خاصة بالبناء، كما أثبتنا في بحث نشرته مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق قبل سنوات.

جـ ـ أمّا قوله: وحركـته ضمتان: فهـو ليس صحيحاً ولا دقيـقاً، إذ إنّ علامة الإعراب لا تكون حركتين بل حركة واحدة. وأما الحركة الثانية فهي رمزُ التنوين. والتنوين ليس من علامـات الإعراب. والذي يتتـبع كتب النحو، يجـد من النحاة حرصاً علـى جعل علامة الإعراب حـركة واحدة. فلم يقل أحد منـهم إن علامة الرفع أو النصب أو الجر هي مفردة في الاسم المعرّف بأل مثل (الرجل) ومكررة في الأسم المجرّد مِنْها مثل (رجل)، بل هم شددوا على أن علامة الإعراب واحدة في الجهتـين. على أن كثيراً مِـمّنْ يخوضون غمـار هذا الفنّ يخطئون فيتـحدثون عند التطرق لتـحديـد علامـة الرفع مـثلاً عن تنوين الرفـع أو تنوين الضم وهكذا في النصب والجر. وكل هذا خطأ لأن حركـة الإعراب شيء والتنوين شيء آخر. فلا علاقة للتنوين بعلامات الإعراب.

٧ـ قال في الحديث عن أحكام العـدد والمعدود في (خمسمائة صـفحة): العدد (مئة) هنا معـدود العدد خمسة والمميّـز ـ المضاف إليه (صفحة) مـضافة إلى المفرد (ص٢٩٧).

وهذا كلام يحملُ كثيراً من الغثاء. ونجمله فيما يلي: ـ

أـ لماذا جعل (مئة) معدوداً و(صفحة) مميّزاً، فجعل المصطلح الواحد مزدوجاً؟ والصحيح أن يوحده، أي أن يقول معدود أو مميز في الموضعين.

ب ـ لماذا جعل المميز اسم مفعول وإنما هو اسم فاعل لأنه يميز ما قبله.

جـ ـ من المعروف أن التمييز حكمه النصب. ويلحق بالتمييز المميّز والتفسير والتبيين والمفسِّر والمبيِّن. وليس من المناسب إيراد التمييز في حالة الجر لأن حكم التمييز النصب. والذين يفعلون ذلك يعتمدون على المعنى مجرداً. والنحو مصطلح ووظيفة، وكل وظيفة لها حكمها، فكيف يكون حكم التمييز النصب كما تذكر كل المصادر النحوية، ثم نعود لنتحدث عن التمييز المجرور. قد يجيبك إحدهم بأن هذا موجود في كُتُبِ النحو. والجواب هو أنّ انتشار الشيء لا يجعل منه حقيقة.

وإذا كان هذا موجوداً في كتب النحو فما دور مؤلف يقدم على تأليف كتاب في النحو؟

هل يكتفي بدور المقلد الناسج على منوال غيره؟

د ـ ويبلغ بالمؤلف شططه بهذا الصدد أن يقول في الحديث عن الاسم الواقع بعد كم الخبرية في قوله: كم كتاب قرأت، يكون التمييز (كتاب) مجروراً بالإضافة (ص ٣٠٠) وهذا الاسم الواقع بعد كم الخبرية لا يمكن أن يكون تمييزاً لسببين:

الأول: لأنه ليس منصوباً وحكم التمييز النصب.

الثاني: لأنهّ له وظيفة خاصة به هي الإضافة. ولا يمكن أن يكون للاسم الواحد وظيفتان.

٨ـ يتحدث عن الضمّ فيقول ورسمها الكتابي "واو" فوق الحرف (ص ٣٣٠) وهو يخلط هنا بين الضمّ والضمة وبينهما فرق كبير. والضمّ مذكر فكان يجب أنْ

يقول رسمُه لا رسمُها. ثمّ إنّ الضمّ خاص بالبناء وهو يتحدث عن الإعراب، بدليل تمثيله على ذلك بقوله (قُرئ الكتابُ). وأكثر من ذلك أنّ الضمّ لقب لحالة بناء ولا يمكن أن يختص بالإعراب.

٩ـ يتحدث عن حركة الإعراب الثالثة فيقول: الجر وهو ثالث حركات الإعراب (ص٣٣٠) ومن المعروف أنّ ثالثة حركات الإعراب هي الكسرة أو حركة الجر. أما الجر فهو حالة إعرابية علامتها الكسرة. والعجيب أنّ المؤلف تحدث عن الضمّ والفتح وكان عليه بالضرورة أن يعقبهما بالكسر. ولكنّه انتقل من ألقاب البناء إلى القاب الإعراب، فذكر الجر. فجاء الترتيب هكذا الضم الفتح الجر. ويظهر أن المؤلف مخطئ في ذلك، بل هو بعيد عن الدقة في المصطلح والمنهج.

١٠ـ يقول في حديثه عن علامات الإعراب: والكسرة في (لم يأتِ) علامة حذف حرفة العلة (ص٣٣٣). وهذا كلام عجيب. فالكسرة هي حركة عين المضارع للفعل (أتى) وهي موجودة قبل الجزم، فكيف تكون علامة عليه؟ إن علامة حذف حرف العلة هنا هي عدم وجوده، لأنه محذوف. وهو ليس بحاجة إلى علامة، فما هذا الكلام العجيب الغريب؟

١١ـ يتحدث عن العامل فيقول: على هذا النحو (الأسلوب والطريقة والمنهج) انشغل النحاة بمسألة العامل، فجعلوا منه المصطلح الدال على علة الإعراب أي سببه (ص٣٣٥) وهذا كلام يتضمن الأخطاء التالية:

أـ يخلط المؤلف هنا بين العامل والعلة. والعامل غير العلة. فنحن نقول: جاءَ زيد. فيرتفع زيد لأنه فاعل. وعامل رفعِه هو الفعل (جاءَ).

ب ـ وأمّا العلة فهي الإجابة عن سؤالنا: ولماذا رَفَعَ هذا العاملُ (زيد) ولم ينصبه ولم يجرّه؟ إذ كان من الممكن أن ينصبه كما نُصب المفعول به في قولنا: قرأ

زيدٌ كتاباً. فالفعل (قرأ) رفع الفاعل (زيد) ونصب المفعول به (كتاباً) ولكن لماذا رفع الأول ونصب الثاني؟ فقد كان من الممكن أن ينصب الأول ويرفع الثاني. لقد حاول النحاة الإجابة عن هذا السؤال وأمثاله. وسمّوا إجابتهم عنها العلة. وتحدثوا عن العلل الأوائل والثواني والثوالث، ممّا خرج بهم إلى اللجاج والسفسطة والخيال.

جـ ـ أما السبب فقد تكون العلة سبباً. ولكنّ المصطلح النحوي يعرف العلة ولا يعرف السبب. فالسبب ليس مصطلحاً لأنه يدخل في أشياء كثيرة.

د ـ علاوة على ذلك كله أخطأ المؤلف حين تحدث عن انشغال النحاة، لأن (انشغال) هذه لم ترد في كتب اللغة كما سبق أن أوضحنا والصحيح أن يقول: اشتغلوا.

١٢ـ يقول في إعراب: عندي مال: ـ وهو يقصد الظرف (عندي) ـ شبه جملة متعلقان بالخبر المقدم المحذوف أو على التساهل خبر مقدم (ص٣٢٨). ويتضمن هذا القول الأخطاء التالية:

١ـ أن شبه الجملة توصف بأنها تتعلق لأنها مفرد ولا يقال في الحديث عنها (تتعلقان). ولكن المؤلف كان في ذهنه شيء اسمه المضاف والمضاف إليه فقال: (متعلقان). ولكنه ذكر شبه الجملة فكان عليه أن يتمسك بما ذكر لا بما أضمر في ذهنه.

ب ـ أما قوله إن شبه الجملة تتعلق بمحذوف، فهو خروج عن المقبول إلى غير المقبول، ذلك لأن النحاة لا يؤثرون اللجوء إلى التقدير إلا عند الضرورة. فليس من الضروري هنا ذكر محذوف تقديره موجود أو كائن، وجعل الخبر مفرداً، مع أن النحاة جميعهم يجعلون الخبر هنا شبه جملة، ويجعلون شبه الجملة أحد أنواع

الخبـر، فالخبـر عند النحاة مفـرد أو جملة اسمـية أو جملة فـعلية أو شبـه جملة بشقيها: الظرف والجار والمجرور. وتقدير الخبر يجعله مفرداً وهذا خلاف المقصود.

جـ ـ يُقـدّر الخبر بمحـذوف تقديره مـوجود أو كـائن إذا لم ينب عنه نائب في نحو: لولا الحياء لهاجني استعبار. فنحن مـلزمون هنا بتقدير خبر محذوف تقديره موجـود أو كائن أما في نحو: الكتـاب على المنضدة. فنحن غيـر ملزمين بالبحث عن خبـر لأن الخبر مـوجود هو شبه الجـملة (على المنضدة) التي نابت عن الخـبر الأصلي. وثمة تناقض بين قولنا أن الخبر تقديره مـوجود وقولنا إن شبه الجملة هي الخبـر. ففي الحالة الأولى يكون الخبـر مفرداً وفي الثـانية شبه جـملة. وينبغي أن نفرق بينهما، خشية الوقوع في التناقض.

د ـ يتأرجح المؤلف في إعراب هذه الجملة: عندي مال، بين جـعل الخبر مفرداً فيـقدر (مـوجود) وجـعله شبـه جملة. ويسـمي هذا التردد تسـاهلاً. وليس هذا التأرجح والتـردد من صفات العلماء الراسـخين في العلم، لأنّ الحالة الأولى التي يلجأ فيها إلى التقدير ليست جائزة، بل هي ليست في مستوى قرينتها في الصحة. ولذلك كان على المـؤلف أن يعدل عن التقـدير ويجعل شـبه الجملة هذه الخـبر، تمسكاً بما قـرره أبو علي الفارسي من أن إظهـار الخبر في مـثل هذه الحالة شـريعة منسوخة، أو بما أكدّه ابن يعيش من أن تقدير الخبر هنا أصل مرفوض.

١٣ـ يزعم أن اسم الفاعل (جـاهل) مشتق من الفعل اللازم جَـهُلَ يجهُلُ بضمّ العين في الماضي والمضارع (ص٣٥٥). والذي تثـبته مراجع اللغـة أنّ اسم الفاعل (جاهل) مـشتق من الفـعل المتعدي (جَـهِلَ يَجهلُ) بكسر عين الـفعل في الماضي وفتحـها في المضارع. وقد حـمله على ذلك ما توهمه من أنَّ (جاهـل) هي صفة مشبهة. ولأن الصفة المشبهة لا تشتق إلا من اللازم فقد توهم فعلاً لازماً من جهل المتعـدي على وزن فَعُل يفـعُل بضم العين في الماضي والمضارع. وهو مـخطئ في

ذلك، لأن (جاهل) اسم فاعل، بغضّ النظر عما يتناقله المقلّدون من مؤلفي الكتب، من أن كلَّ اسم فاعل دلّ على ثبوت معناه فهو صفة مشبهة. وهذا كلام مرفوض، لسبب واضح هو أنّ كلَّ صفة مشبهة تكون مشبهة باسم الفاعل. والسؤال هو: كيف يكون اسم الفاعل مشبهاً باسم الفاعل؟ والمقلّدون يأتون بلفظة (طاهر) مثالاً على الصفة المشبهة التي تجيء على وزن اسم الفاعل. و(طاهر) لو علموا هي اسم فاعل. فكيف تكون صفة مشبهة، لا لشيء إلا لأن معناها ثابت. أي تناقض هذا؟

١٤ـ على النمط نفسه يزعم أنّ (راحم) هي صفة مشبهة (ص٣٥٥) ولأنه يعلم أن الصفة المشبهة لا تشتق إلا من اللازم زعم مرة أخرى أن (راحم) مشتقة من فعل لازم هو (رَحُمَ يرحُمُ) بضم العين في الماضي والمضارع. وقد راجعت كتب اللغة فلم أجدها تنص على أن (راحم) مشتقة من غير (رحمَ يرحَمُ) بكسر عين الفعل في الماضي وفتحها في المضارع. ومن المعلوم من ناحية أُخرى أن (راحم) اسم فاعل، واسم الفاعل لا يكون صفة مشبهة مهما كان معناه، لأنّ التقسيمات الصرفية تقوم على اللفظ لا على المعنى، ولأن اسم الفاعل يبقى اسم فاعل إلى الأبد. فلماذا هذا الخلط الذي من شأنه أن يضلل الدارس ويوقع الطالب في ألف حيرة والتباس؟

١٥ـ يتحدث عن كيفية بناء الفعل المجهول فيقول: وإذا كان رباعياً أو سداسياً مثل أقام واستقام، قُلِبَتْ الألف وكسر الحرف الذي قبلها وضمّ ما قبله من متحرك فيصير أُقيمَ واستقيم (ص٣٦٠) ومن المعروف أنّ الفعل اللازم لا يبنى للمجهول. و(استقام) فعل لازم، فكيف أجاز صاحبنا لنفسه أن يتحدث عن بنائها للمجهول؟ أمّا الكلام الذي ساقه في وصف التغيير الذي طرأ على هذا الفعل عند بنائه للمجهول، فهو كلام مضطرب غير صحيح، لأنّ المعوّل عليه في ذلك ردّ الكلمة

إلى أصلها. ومن المعروف أنّ (أقام) أصلها (أقْوَمَ). بالـواو وحينما تبنى للمجهول تكسر الواو وتنقل كسرتها إلى الصحيح الساكن قبلها فتصبح أُقِوْمَ ثم تقلَبُ الواو ياء مجانَسة لكسرة القاف قبلها، كـما حدث في إعلال ميزان التي أصلها (مِوْزان) بكسر الميـم وسكون الواو فتصـبح (أقيم). هذه هي التـغييـرات التي طرأت على الفعل أقام حتى بني للمـجهول فأصبح (أقيم). وكل ما ذكـره المؤلف بهذا السبيل هو وصف عشوائي لا أساس له من الصحة.

١٦ـ يتحدث عن بناء الفعل الأجوف المسند إلى ضمير المتكلم فيقول: ففي مثل الفعل المعلوم (قُدْتُ الجيش) يكسر أوله في المجهول فيصير (قِدت الجيش) تمييزاً له من المعلوم (ص٣٦٠) ولو لم يذكر الجيش لكان الكلام قريـباً من الصحة. أما أن نبني الفعل للمجهول ويبقي الجيش مفعولاً به فهذا شيء عجيب، لأنه من المعروف أنه عند بناء الفعل للمجهول يحذف الـفاعل ويصبح المفعول به نائب فاعل. وبناء على ذلك تصبح الجملة (قِـيدَ الجيش). أما ما كان يريد أن يقـوله صاحبنا هو أننا إذا أردنا أن نحوّل الجـملة (قادني الدليل) للمـجهول نقـول (قدت) بكسـر القاف وإسناد الفِـعْل لنائب فاعله، مع ضـرورة التنبيـه إلى أن العرب لم تـستعـمل هذا الأسلوب في البناء للمجهول إلا في كتب الصرف. فهي إذن قاعدة نظرية لا تجري في الاستعـمال. لم يقُل أحد (بُعت) بضم الباء بمعنى باعنـي أحد، فكيف نقول: قِدْت الجيش. أقصد أن العرب لم تستعمل العـبارة الصحيحة على المستوى النظري فكيف تستعمل العبارة غير الصحيحة على المستويين النظري والعملي؟

١٧ـ يذكر في صيغ المبـالغة صيغة فَـعّيل ومفعال فـيقول: فعدلوا عن الصـيغة القياسيـة (كاتب) في المثال إلى صيغ أُخرى مِثل: كـتيب ومكتاب (ص٣٧٠) ولم تتكلم العرب بهاتين الصيـغتين. لم تقل كَتّيب ولا مكتاب. لقد استـعملت العامة الصيغة الأولى فقـال كَتِّيب وشَغيل ودَريس، ولكنها تبقى صيغـاً عامية، ليس لها

مكان في معجمات اللغة والنحو ولا في الكلام الفصيح. أما (مكتاب) فلم يرد له ذكر لا في عامي ولا في فصيح.

١٨ـ في حديثه عن صيغ المبالغة، وصف صيغ فعّال مِفعال فَعول فَعيل فَعِل فَعيل بأنها قياسية (ص٣٧٠) وهذا كلام غير صحيح، بدليل أن كل من كتب في الصرف ينص على أن صيغ المبالغة سماعية. ولسنا بحاجة إلى دليل على سماعيتها أكثر من أنه ليس ثمة قاعدة محدودة تحكم صياغتها. فنحن ننقل ما وصلنا من العرب في موضوع هذه الصيغ. ولا نملك أن نخترع صيغة واحدة منها لم نسمعها عن العرب. فهي إذن سماعية لا قياسية. ولا أحد يعلم لماذا اختار صاحبنا هذه الصيغ ليجعلها قياسية دون غيرها من صيغ المبالغة مثل فعّالة ومفعيل وفاعول وفَعول وفعولة. وكيف يستطيع أن يثبت أن تلك قياسية وهذه سماعية؟ أو لا يدل على أنّ صاحبنا يلقي الكلام على عواهنه دون تثبت أو تمحيص؟

١٩ـ أراد أن يضرب مثالاً على الصفة المشبهة المشتقة مما فوق الثلاثي فجاء بلفظة (مفيد) مدرجة في هذا المثال: كتابٌ مفيدٌ موضوعه. ويقول في إعراب (موضوعُه): فاعل للصفة المشبهة (مُفيد) مضاف (الهاء) في محل المضاف إليه (ص٥٢٤) ومن المعروف أن (مفيد) اسم فاعل لا صفة مشبهة. واسم الفاعل لا يمكن أن يكون صفة مشبهة، كما أثبتنا في مواضع سابقة، إذ لا يجوز أن يشبه الشيء بنفسه، لأنه اسم فاعل فكيف يكون مشبهاً باسم الفاعل؟

٢٠ـ يتحدث عن الاسم المقصور فيقول: الاسم المقصور هو اسم معرب، في آخره ألف ثابتة ممدودة مثل عصا أو مقصورة مثل فتى (ص٥٣٧) وهذا كلام مضطرب للأسباب التالية:

أـ أن الألف في عصا ألف قائمة لا ألف ممدودة. فالممدودة هي التي تنتهي بهمزة في مثل سماء وصحراء.

ب ـ الألف المقصورة تشمل كلاً من الألف القائمة في (عصا) والألف بصورة الياء في (فتى).

جـ ـ يكون التفريق بينهما بأن نصف الأولى قائمة والثانية بأنها على صورة الياء. وقد يسميها بعضهم جالسة، وإن كانت كلتاهما مقصورة.

رابعاً ـ بين اللفظ والمحل:

من المعروف أن الإعراب منه اللفظي ومنه المحلي. الأول خاص بالألفاظ المعربة والثاني خاص بالألفاظ المبنية. غير أن كثيراً من مؤلفي كتب النحو تختلط عليهم الأمور، فلا يفرقون بين معرب ومبني، كما لا يفرقون بين المعنى والمحل. ويقع المتأمل المتبصر حين يجيل طرفه في كتب النحو في تيهاء، ويجد القوم يخبطون خبْط عشواء. ومعجم النحو العربي يحتوي على كثير من هذا الخلط، ندلل عليه بالأمثلة التالية:

١ـ قال في حديثه عن صيغتي التعجب: في صيغة (أفعل به) على الإعراب الأول، إذا جاء بعدها نعت، مثل أجمل بالربيع الأخضر، يصحُّ (الأخضرِ) بالكسر على لفظ الفاعل (الربيع) ويصحُّ الرفع (الأخضرُ) على محل الفاعل المجرور لفظاً المرفوع محلاً (ص٧٩).

وقد تحدثنا في هذا الموضوع كثيراً في مواضع أخرى. ولا بأس أن نعيد الحقائق التالية.

أـ إن تفسير قولهم: أجملْ بالربيع، بقولهم: جَمُلَ الربيع، هو تفسير غير ضروري، لأننا بهذا نعرب جملة أخرى هي تفسير للأولى ـ على افتراض صحة هذا التفسير ـ وليست هي نفسها.

ب ـ إن قول النحاة بأن هذه الصّيغة لفظها الأمر ومعناها الخبر، ليس صحيحاً

وقد خالفه كثيرٌ من النحاة. والنحو عقل لا نقل فلسنا بملزمين به.

جـ ـ لا يمكن أن يتفق قول النحاة بأن البـاء حرف جر زائد وأنه لازم. فلو كان زائداً لما كان لازماً. ولذلك صحّ قول من رأى من النحاة أنه حرف جر أصيل يفيد التعدية.

د ـ بناءً على ذلك كله، يبـدو أنه من المستـبعد أن يكون للربيع إعـرابان لفظي ومحلي لأنه ليس مجروراً بحرف الجر الزائد بل بحرف أصيل.

هـ ـ نستخلص من ذلك كله أن أجازة المؤلف جر الأخـضر على اللفظ ورفعها على المحل لا تقوم عـلى أساس صحـيح، فليس في الأخضـر إلا الجر لأنه نعت لاسم معرب مجرور.

و ـ يجـدر بنا أن ننبـه إلى أنّ المؤلف أخطأ ـ علاوة عـلى كل ما سـبق ـ حين تحدث في الخـيار الأول عن الكسـر وفي الخيـار الثاني عن الرفع. وكـان عليه أن يجمع إما بين الكسرة والضمة وإمـا بين الجر والرفع. أما الجمع بين الكسر والرفع فهو غير متوائم.

٢ـ قال في الحـديث عن أدوات الاستـثناء (خلا، عدا، حـاشا): إن مـجرور الشيـبه بالزائد في محل نصـب على الاستثناء (ص١٠٢). وهذا كـلام مضطرب للأسباب التالية:

أـ من قال للمؤلف إن كل مستثنى ينبـغي أن يكون منصوباً حتى يجعل مجرور خلا وعدا وحاشا في محل نصب على الاستثناء؟

ب ـ إنّ هذا الأدوات تتصب ما بعدها على الاستثناء وتجره أيضاً على الاستثناء لأن المعنى واحد في النصب والجر.

جـ ـ لو كان هذا الكلام صحـيحاً، لكان علينا أن نجعل الاسم الواقع بعـد غير

وسوى في محل نصب على الاستثناء لأنه مستثنى. ولم يقل بذلك أحد.

ونستخلص من ذلك كله، أن الحديث عن اللفظ والمحل في هذا الموقع هو ضرب من الخلط الذي لا يؤدي إلى فائدة.

٣ـ قال في إعراب جملة: ربّ صديق أحببت، صديق: في محل نصب مفعول به للفعل أحببت. (ص١٠٢) وعلى الرغم من أن هذا وجه أخذ به بعض النحاة، فالوجه الأسلم والأصوب أن نعرب (صديق) مجرورة لفظاً بحرف الجر الشبيه بالزائد مرفوعة محلاً على أنَّها مبتدأ. والجملة الفعلية (أحببت) في محل رفع خبر المبتدأ. وقد حذف منها العائد جوازاً والأصل: ربَّ صديق أحببته. ومن المعروف أنَّ العائدَ يحذف في الخبر والنعت وصلة الموصول إذا كانت في موقع المفعولية. والذي يتتبع كلام العرب يجد مجرور (ربّ) في محل رفع دائماً. وذلك في مثل قولنا: ربّ أخٍ لك لم تلده أمك. وربّ قولٍ أنفَذُ من صَوْل. وكذلك قول الشاعر:

ربَّ ليل كأنّهُ الصبح في الحسن وإن كان أسودَ الطيلسانِ.

وكذلك قوله:

ربّ يومٍ بكيتُ منه فلما صرْتُ في غيره بكيت عليه

وقوله:

ألا ربّ يوم لي من البيض صالح ولا سيما يومٍ بدارة جلجُلِ.

ولا شك أن الاسم الواقع بعد (ربّ) في كل الأمثلة السابقة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. ونحن نقيس على الأكثر والاشيع، ولا نخُرجُ من ذلك إلى غيره إلا للضرورة. فما الذي يضطرنا لتجاهل ذلك وإعراب مجرور (ربّ) في محل نصب مفعولاً به؟

٤ـ قال في إعراب جملة: جاءَ المدعوون إلا خالد لم يأتِ. (جملة خالد لم يأتِ) في محل نصب على الاستثناء (ص١٢٢). وقد أخطأ المؤلف في هذا التقدير لأنّ المستثنى لا يجيء جملة. والصحيح في مثل هذه الحالة أن يقال: جاء المدعوون إلا خالداً لم يأتِ. فتكون جملة (لم يأتِ) استئنافية لا محل لها من الإعراب. وأنا أستبعد رفع (خالد) في هذه الجملة، فهو منصوب بل واجب النصب لأن الاستثناء موجب تام. وإذا جاز الرفع في (خالد) يجوز على قلة وضعف وبتحميل (إلا) معنى الاستدراك مثل (لكن).

٥ـ يقول في الحديث عن مهما الشرطية: وهي بمعنى ما التي لغير العاقل مثل: مهما تُبطنْ يظهرْ. وإعرابها على الوجه الذي شرحناه في إعراب (مَن) الشرطية (ص ١٩٩) والصحيح أنها تخالف (من) الشرطية. وقد توهم غيره ممن يحفظون القواعد دون فهم أو تبصر أنها مثل (من)، فراحوا يحشدون الأمثلة التي تلحقها باسم الشرط (من) الشرطية. فجاء أحدهم بهذا المثال: مهما تُكرم اللئيم يتمردْ. ولأنه حفظ من كتب القواعد أنّ أسماء الشرط هذه، إذا تبعها فعل متعدّ استوفى مفعوله كانت مبتدأ، أعرب (مهما) اسم شرط في محل رفع مبتدأ. فأخطأ وضل الصواب لأنها في هذه الجملة اسم شرط في محل نصب نائب مفعول مطلق، إذ إنها تصف الفعل. ومعناها: إن تكرم اللئيم قليلاً أو كثيراً يتمرد. ولا يمكن أن تكون مبتدأ. ولكنّ حفظ القواعد الجامدة والمعادلات الصلدة دون فهم أو تبصر، لا بد أن يوقع في مثل هذه المزالق القاتلة.

٦ـ في معرض حديثه عن (أيّ) الشرطية يحاول أن يعرب قوله: أي رجل يجُدْ يسُدْ. فيقول: أي في محل مبتدأ (ص٢٠٠) وكان يمكن أن يكون هذا الإعراب صحيحاً لو كانت الكلمة مبنية. ولكنها معربة. فهي مبتدأ حقاً وليست في محل مبتدأ كما ذكر. وقد يقال: إنّ هذا شيء هيّن. وليس في النحو ما هو هيّن أو غير

هيّن، فإتقان العلوم يقتضينا أن نلتزم الدقة في عرضها وشرح مسائلها.

٧ـ يتطرق للمركب الإسنادي في مثل: رام اللهُ وجادَ الحقُّ فيقول: وتدخل في المركب الإسنادي ـ في أيامنا ـ أسماء الكتب والصحف والمجلات ومحطات الإذاعة في مثل: صوتُ العرب ـ هنا دمشق ـ مجلة طبيبك ـ سيدتي، يسألونك، دراسات وغيرها (ص٣٢٦) وقد أخطأ المؤلف في ذلك لأنّ هذه الأمثلة كلها تدخل في باب الحكاية لأنها تنقل كما أوردها أصحابها، فلا تخضع للإعراب اللفظي. أما المركب الإسنادي فيشترط فيه أن يكون علماً أوّلاً مثل جادَ الحقُّ وجادَ المولى وشاب قرناها وتأبط شراً، وأن يتكون من فعل وفاعل أو فعل وفاعل ومفعول به. فالفرق كبير إذن بين المركب الإسنادي ،والحكاية.

٨ـ يتابع حديثه عن المركب الإسنادي فيعرب نموذجاً منه هو جملة: جاءَ جادَ اللهُ، فيقول: جادَ اللهُ، فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها أسلوب الحكاية (ص٣٢٦). لقد قدّر الضمة على آخر المركب الإسنادي (جادَ اللهُ)، ومن المعروف أن الحركات لا تقدر على الأسماء الصحيحة بل على الأسماء المعتلة. وهذا علم صحيح الآخر فكيف نقدِّرُ فيه حركة؟ ولذلك كان الأجدر به أن يعربه إعراباً محلياً فيقول: جادَ اللهُ: مركب إسنادي في محل رفع فاعل. أليس هذا الإعراب أكثر ملاءمة للقواعد النحوية وأبعد عن التقدير وأقرب إلى العقل والمنطق؟ وهو يكرر هذا الإعراب في حالتي النصب والجر. والرد عليه فيهما كالرد عليه في حالة الرفع. وليس للحكاية علاقة بما نحن فيه كما توهم صاحبنا. أما إذا كان بعض النحاة يقدر الحركات في مثل هذه الأمثلة. فليس دورنا أن ننقل كل ما طفحت به كتب النحو من زبد وغثاء.

٩ـ كذلك هو يفعلُ في إعراب (سيبويه) وهو علم مبني على الكسر، فيقدر فيه ضمة في حالة الرفع وفتحة في حالة النصب وكسرة في حالة الجر (ص٣٢٧).

ومن المعروف أن سيبويه يعرب إعراباً محلياً. فنقول: سيبويه في مثل (قال سيبويه) علم مبني على الكسر في محل رفع فاعل. وكذلك في حالة النصب والجر. وليس من المناسب أن نقدر فيه حركة. ولو فعلنا ذلك لألغينا الإعراب المحلي من النحو وجعلنا الألفاظ المبنية معربة. وهذا يجر إلى فساد كثير. والعجيب أنّ المؤلف علاوة على هذا الخطأ في الإعراب، يضيف خطأ في الضبط بصورة غير مسوغة. فيقول: ففي الأول: مبنياً على الكسر في محل رفع، وفي الثاني: مبنياً على الكسر في محل نصب، وفي الثالث: مبنياً على الكسر في محل جر. أما لماذا جعل (مبنياً) منصوبة في الأمثلة الثلاثة، وهي مرفوعة لأنها خبر، فعلم ذلك عند ربي. وأنكر من ذلك أنه يزعم أن سيبويه في محل رفع في قوله (قال سيبويه) وهذا صحيح. ثم يقول بضمة مقدرة على آخره. وهذا تناقض كبير. ذلك لأن قوله: في محل رفع هو إعراب محلي. والإعراب المحلي يمنعنا من تقدير حركة الرفع. فهو مبني على الكسر في محل رفع. والمبني لا نبحث له عن حركة إعراب لأنه يعرب إعراباً محلياً.

١٠ـ يتحدث عن الفاعل فيقول: حكمُهُ الرفع، فهو مرفوع دائماً مثل: جاء خالد. وقد يجر لفظاً بالإضافة مثل: إكرامُ الرجل ضيفهُ واجب. ويضيف: (الرجل): مضاف إليه لفظاً في محل رفع فاعل للمصدر إكرام (ص ٣٦٤)، وهذا خلطٌ قد نجد مثله في كتب النحو. ولكن العقل لا يقبل هذا الخلط للأسباب التالية:

أـ من المعروف أن الإعراب المحلي محصور في الاسم المبني والأسم المجرور بحرف جر زائد. و(الرجل) هنا ليس مبنياً ولا مجروراً بحرف جر زائد، فكيف يعرب إعراباً محلياً؟

ب ـ إذا كان فاعلاً فلماذا جره النحاة؟ ولماذا سمّوه مضافاً إليه؟ لقد كان فاعلاً

حينما كان المصدر فعلاً. ولكن الفعل أصبح مصدراً فلم يعد بحاجة إلى فاعل بل هو بحاجة إلى مضاف إليه يُبيّنُ صاحب هذا المصدر.

جـ ـ لماذا يظنُّ بعض النحاة أو من يتعاملون بالنحو أن الفاعل في النحو مطلوب للعدالة مثل السارق أو الجاني فيروحون يبحثون عنه حتى لو لم يكن موجوداً في مثل هذه الجملة؟

د ـ إن النحو الوصفي ينصُّ على أن هذه الجملة التي أعربها المؤلف تتكون من مصدر ومضاف إليه ومفعول به وخبر. وهي لا تتضمن فاعلاً. فلماذا الإصرار على وجود ما هو غير موجود.

هـ ـ نحن لا ننكر أن (الرجل) قد يكون فاعلاً في المعنى ولكنّ المعنى شيء والمحل شيء آخر. ذلك لأن (زيد) في قولنا (زيد حضر) فاعل في المعنى ولكنه مبتدأ في الإعراب. وكذلك (الرجل) هو فاعل في المعنى، ولكنه مضاف إليه في الوظيفة.

نستخلص من ذلك كله أن علينا التفريق بين الإعراب اللفظي والمحلي والتقديري وكذلك التفريق بين المعنى والمحل. فالمعنى لا يؤهل اللفظة لأن تأخذ محلاً يناسبه. فنحن نقول: تفقأ الكبش شحماً، ونقول إن (شحماً) تمييز منقول عن فاعل، لأن أصل الكلام تفقأ شحمُ الكبش. ولكننا لا نقول إن (كبشا) فاعل.

١١- وتعجب المؤلف فكرة جعل المضاف إليه فاعلاً، فيسوق على ذلك مثالين:

الأول: سبقك فضله. والثاني: قوله تعالى: ﴿ويومئذٍ يفرح المؤمنون بنصر الله﴾ (ص ٤٩٨) يجعل صاحبنا كلاً من ضمير الغائب في (فضله) ولفظ الجلالة مجرورين لفظاً مرفوعين محلاً على الفاعلية. ولا أعرف لماذ يصرُّ صاحبنا على البحث عن الفاعل غير الموجود في النص كأنه شرطي مهمته أن يبحث عن الجُناة

وفاعلي المنكرات، ولو أنعم النظر في ما يقول لعدل عن قوله. ذلك لأن الضمير المتصل في (فضله) مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه، فكيف يكون في محل رفع فاعلاً؟ وكذلك لفظ الجلالة فهو مضاف إليه، وهو صاحب النصر ومقرره ومحققه ومعطيه. ولاشك أن لفظ الجلالة فاعل في المعنى ولكنه ليس فاعلاً في التركيب اللغوي. ومن الخطل أن نتحدث عن فاعل في هذه الآية، لأن النصر هنا ينسب إلى الله، والنسبة هي من علاقات الإضافة. وعلاقات الإضافة هي التملك والتبعية والاختصاص، علاوة على النسبة التي ذكرناها. ومن الجدير بنا هنا أن نذكر أن اللفظة تكرن في محل رفع فاعلاً إذا كان ثمة عامل يقتضيها فحين نقول: ما جاء من أحد تكون (أحد) مجرورة لفظاً مرفوعة محلاً لأن العامل (جاء) يقتضي ذلك، إذ إن الفاعل أساس في الجملة. أما في مثل قولنا: إكرام الرجل ضيفه واجب، فليس ثمة عامل يقتضي فاعلاً حتى نتكلف البحث عن فاعل. ومن نافلة القول أن نذكره أو أن نشير إليه أو أن نتمحل عذراً للحديث عنه. فهو غير موجود وغير ضروري وغير مطلوب في مثل هذه الأمثلة والتركيبات.

١٢- يزعم المؤلف أن الكاف تجيء اسماً بمعنى مثل. ويمثل على ذلك بقوله: ما علّم الإنسان كالتجارب. فيعرب الكاف هنا في محل رفع فاعلاً (ص٣٩٣) وهذا غير صحيح ولا منطقي، ولو ورد في ألف كتاب وكتاب. فليست كثرة ورود الشيء في المصادر دليلاً على صحته؛ فإن المؤلفين المقلدين لا عمل لهم إلا نقل ما تقع عليه عيونهم في المصادر مهما كان نصيبها من الصحة والصواب. ومن المعروف أن الحرف لا يقع موقع الاسم ولا يحتل وظيفته.

أما في هذا المثال فالكاف هي حرف جر والتجارب مجرور بالحرف. والفاعل محذوف تقديره شيء. أي ما علّم الإنسان شيء كالتجارب. ومن المعروف أن

الموصوف يحذف لسبب أو لآخر فتقع الصفة موقعه. وذلك في نحو قولنا: زارنا الكريم ابن الكريم. فأصل الجملة: زارنا الرجلُ الكريمُ ابن الرجل الكريم. وقد يُقال إن الصفة هنا مفردة فهي تنوب عن الموصوف ولكنها لا تنوب عنه إذا كانت جاراً ومجروراً كما في مثالنا. وجوابنا هو أن الصفة تنوب عن الموصوف أياً كانت، وبخاصة أننا لا نزعم أنها ستحل محل الفاعل لأن الفاعل لا يكون جاراً ومجروراً. وإلا فقد قدرنا الفاعل اسماً مفرداً هو لفظة شيء. وهذا لا يمتنع لأن النحاة أضمروا فاعلاً في قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾ فقد قدروا في الآية فاعلاً هو المصدر (بداء) على أساس أن أصل الكلام ثم بدا لهم بداءٌ الخ.. وقيل: بَلْ إن جملة (ليسجننه) هي الفاعل. ومهما يكن فإن هذا يعني أن النحاة أجازوا أن يجيء الفاعل محذوفاً. وإذا كان الأمر كذلك فما الذي يمنع أن نقدر فاعلاً في قولنا: لا يُعلِّم الإنسان كالتجارب؟ أليس ذلك أسهل من أن نجعل الحرف اسماً ونجعل هذا الاسم فاعلاً؟ ومن هذا القبيل قول المتنبي:

وما قتل الاحرار كالعفو عنهمو ومن لك بالحرِّ الذي يحفظ اليدا؟

وكذلك قول شوقي:

ولا يبني الممالك كالضحايا ولا يُدني الحقوقَ ولا يحقُّ

فالفاعل في كلا البيتين محذوف تقديره شيء، أي ما قتل الأحرار شيء كالعفو عنهمو. وكذلك لايبني الممالك شيء كالضحايا. هذا هو التقدير الصحيح، إذ لا يمكن أن تكون الكاف في محل رفع فاعلاً لأنها حرف. ولا يعف نحاتنا ومقلدوهم ـ عفا الله عنهم ـ عن إلغاء طبائع الأمور وجعل الأفعال أسماء والأسماء أفعالاً والحروف أسماء وأفعالاً. فهم ليسوا مولعين بالبحث عن حقائق الأشياء بقدر ولعهم بالإتيان بكل مدهش عجيب.

١٣- قال في إعراب: يا هذا الطالبُ. يا: حرف نداء، الهاء: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة، مُنادى مبني على الضم المقدر، منع من ظهوره حركة البناء الأصلي في محل نصب على النداء. الطالب: عطف بيان أو صفة من اسم الإشارة (ص ٥٦٠) ولنا على هذا الكلام الاعتراضات التالية:

أ- ليس من المستحسن فصل الهاء عن (ذا) فهما في النتيجة اسم واحد أي (هذا) وينطبق هذا على الضمائر أيضاً. فقد أفتى حذّاق النحاة بالحديث عن الضمير جملة واحدة تمزيقه إلى أجزاء في مثل (قمتم)، والقول بأنّ الضمير هو التاء والميم لجمع الذكور. فالأفضل من ذلك اعتبار التاء والميم كليهما ضميراً متصلاً في محل رفع فاعل. ويستحسن أن يتبع هذا النهج في أسماء الإشارة فلا يقال إنّ (ذا) اسم إشارة واللام للبعد والكاف للخطاب في إعراب (ذلك)، بل نقول إنها اسم إشارة في محل كذا. . .

ب- يصرُّ صاحبنا على تقدير علامة الإعراب في الاسم المبني، والمبني ـ كما نعلم ـ من حقه أن يعرب إعراباً محلياً. وإلا فليس لنا الحق في عده مبنياً. والعجيب أن صاحبنا يتابع جمهور النحاة في جعل المنادى مبنياً مرتين في مثل قولنا: يا سيبويه. فهو مبني على الكسر أصلاً ثم هو مبني على ضمة مقدرة لأنه علم. وهذا يعني أنه خاضع لبناءين. ويعجب المرء كيف يصدق إنسان له عقل هذا الخلط والتناقض.

جـ- أما القول بأن المنادى المبني يكون في محل نصب بفعل النداء المحذوف فهو يزيد الأمر سوءاً على سوء، لأن الاسم الذي يحمل بناءين مثل سيبويه يتحمل عبئاً ثالثاً هو جعله في محل نصب بفعل النداء المحذوف. وهنا يصحل اضطراب شديد في تقدير حركة التابع أتكون الكسرة مجانسة لكسرة سيبويه التي هي حركة البناء الأصلي، أم تكون الضمة مجانسة لحركة البناء المقدر التي هي

الضمة، أم تكون الفتحة مجانسة لمحل سيبويه الذي جعلوه منصوباً بفعل النداء المحذوف؟ إنه خلط تشمئز منه النفس ويعيا به العقل.

د- يقول صاحبنا في إعرابه: إن (الطالب) عطف بيان أو صفة لاسم الإشارة (ذا) وكان قد ذكر أن المنادى في محل نصب بفعل النداء المحذوف. وأكثر من ذلك أن يقرر في موضع آخر أن التابع يحمل ضمة ظاهرة تبعاً للموصوف (أي) المبني على الضم فلا يأخذ علامته المقدرة (ص ١٥٨) وكان يتحدث في ذلك عن قوله: أيها العربي. ألم يسأل صاحبنا نفسه: لماذا جاء التابع (الطالب) في الجملة الأولى و(العربي) في الجملة الثانية مرفوعاً ومتبوعهُ منصوب؟ ولماذا لم يأخذ علامته إن كان حقاً في محل نصب بفعل النداء المحذوف؟ كيف تمرُّ مثل هذه الفرْية به وبغيره دون أن يسأل نفسه مثل هذا السؤال؟

هـ- وكان سيبويه قد تشكك في قول النحاة هذا، أي في جَعْل التابع يحمل حركة المتبوع المبني، فقال يناقش أستاذه الخليل: أرأيت الرفع على أي شيء هو، إذا قالوا: يا زيدُ الطويل؟ قال: هو صفة لمرفوع. قلت: ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب فلم لا يكون كقوله: لقيتُه أمسِ الأحدثَ؟ وهو يقصد بذلك أن (أمس) مبنية على الكسر في محل نصب لأنها ظرف وقد جاء تابعها منصوباً على المحل. فلماذا لا يجري هذا القانون على المنادى؟ وقد حاول الخليل الإجابة بما لا يقنع. ولسنا نريد تتبع المناظرة بين سيبويه وأستاذه الخليل. فهي قصيرة على كل حال. ولكننا نحمل نفس التشكك الذي كان يحمله سيبويه في هذه القاعدة الغريبة العجيبة في أن يحمل التابع حركة البناء في متبوعه لا حركة محلِّه الإعرابي.

و- لقد تحدثنا عن هذا الموضوع في مواضع مختلفة وحاولنا أن نسقط نظرية النحاة في النداء، وهي النظرية التي عقدت هذا الموضوع وجعلته عصياً على

الدارس. وخلاصة رأينا في الموضوع أن القول بأن المنادى المبني على الضم في مثل: يا زيدُ، يكون منصوباً بفعل النداء المحذوف هُوَ خرافة يجب إسقاطها. والصحيح ما أعلنه الفرّاء من أن المنادى المبني على الضم ليس فاعلاً ولا مفعولاً.

ز- أن النحاة مازالوا حتى أيامنا هذه يريقون من الحبر ما يُريقون لتسويغ هذه النظرية التي أدخلها سيبويه على النحو نقلاً عن الخليل دون اقتناع بها. وإلا فإن من المعروف أن التابع يشاكل المتبوع في حركة إعرابه، إن كان معرباً، وفي محله إن كان مبنياً. أما في النداء فيكون التابع مرفوعاً والمتبوع في محل نصب، بخلاف ما هو متعارف عليه في قواعد العربية. وينبري المقلدون من النحاة للدفاع عن هذا الخطأ دون أن يرفَّ لهم جفن، ودون أن يشعروا أنهم مخطئون وأنهم يدافعون عن قضية خاسرة.

خامساً: الإعراب:

لا يلتزم صاحب معجم النحو العربي الدقة في إعرابه. فقد يخطئ في الإعراب، وينقل عن القدماء دون تبصر أو تمحيص،ويلوي بأعناق حقائق الأشياء. وهذه نماذج من أخطائه الإعرابية.

١- قال في إعراب: هو عظيم جداً: منصوب على المصدرية (ص ٩٩) وهذا كلام يجري على ألسنة النحاة بلا شك ومع ذلك فهو خطأ. والسبب في ذلك أن المصدر قد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وليس من شرطه أن يكون منصوباً. ثم إن المصدر مصطلح صرفي لا نحوي. وكذلك توصف (أن) الناصبة بأنها مصدرية. ولذلك كله كان الأصح والأسلم أن نعربها مفعولاً مطلقاً، لأن المفعول المطلق حكمه النصب. وقد أعرب صاحبنا مثل ذلك في مواضع أخرى فذكر المصدرية وذكر المفعول المطلق والأولى بنا وبه الأخذ بالخيار الثاني.

٢- قال في إعراب: هلم جرًا: يكون إعراب (جرًا) منصوباً على المصدر مفعولاً مطلقاً. وقد يكون (جرًا) منصوباً على الحال (ص ٩٩) أما الرأي الأول فقد تكفلنا بالرد عليه فيما سبق. وأما إعرابها حالاً فهو مذهب مردود ومرفوض، لأنه من المعروف أن الحال وصف فضلة منتصب، كما نصّ ابن مالك في ألفيته، أي ينبغي أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة أو أفعل تفضيل. وقد منع النحاة مجيئه مصدراً. وما جاء من ذلك مصدراً فهو قليل وشاذ نحو: طلع بغتةً، وجاء ركضاً. والأفضل في هذين المثالين أن تعرب (بغتةً)، و(ركضاً) نائب مفعول مطلق. ولو أننا أعربنا كلَّ ما جاء على مثال (بغتة) و(ركضاً) حالاً جعلنا المفعول المطلق حالاً وألغينا الحدود الفاصلة بين المصطلحين.

٣- في إعراب الآية الكريمة: ﴿قل لعبادي الذي آمنوا يُقيموا الصلاة﴾. قال ﴿يقيموا﴾ مجزومة بلام الأمر المحذوفة أي (ليقيموا) (ص ١٠٤) وهذا مستبعد لأن لام الأمر لا تحذف ولا تقدر. وتقديرها مذهب كوفي، إذ إن هؤلاء يعدّون كل فعل أمر مجزوماً بلام الأمر المحذوفة. وهو لا يوافقهم عليه أحد. ومن السهل جعل الفعل (يقيموا) مجزوماً في جواب الأمر (قل) أي قل لعبادي وإن تقل لهم يقيموا الصلاة. وليس من الصعب عقد صلة بين القول وإقامة الصلاة.

٤- وأغرب من ذلك أن يزعم أن لام الأمر تلفظ بالسكون والكسر فإذا سبقتها (الواو ـ الفاء ـ ثم) رجح التسكين مثل: من عمل عملاً فلْيتقنه (ص١٠٤) أما القسم الثاني من الكلام فهو صحيح، إذ إنّ لام الأمر إذا سبقتها الواو أو الفاء أو ثم رجح تسكينها. بيد أن قوله: ان لام الأمر تلفظ بالسكون والكسر غير صحيح، لسبب واضح هو أن العربية لا تجيز الابتداء بالساكن. فمن أين جاء صاحبنا بهذه القاعدة العرجاء؟.

٥- أعرب كلمة (رغم) في قوله: فعل كذا رغم أنفه، مفعولاً مطلقاً

(ص١٧٤) وقد أخطأ في ذلك لأن (رغم) هنا مجرورة بنزع الخافض، إذ إن أصل الجملة: فعل كذا على رغم أنفه أو برغم أنفه. وقد منع كثير من اللغويين حذف حرف الجر هنا واشترطوا أن يقال: فعل كذا على رغم أنفه أو برغم أنفه. وهذا كله يدل على أن إعرابها مفعولاً مطلقاً ليس له ما يسوغه.

٦- أعرب (سراً) في قوله: جاء سراً ـ حالاً. ونقول في هذا ما قلناه في إعراب عظيم جداً ولهمّ جرًا، إذ إن (سراً) هنا مصدر ولا يكون المصدر حالاً، لأنه ليس وصفاً، والحال لا يكون إلا وصفاً. ونلحق بهذا إعرابه أخذت منه سماعاً (ص١٨٧) وكذلك: اجتهد طاقتك (ص ٢٦٠) فقد أعرب (سماعاً) وطاقتك حالاً. ونحن ننهى عن إعراب المصادر أحوالاً لأنها من قبيل المفعول المطلق أو نائبه كما سنوضح في موضع آخر.

٧- في قوله: أيّ يوم تذهب اذهب، يعرب (أيّ) مفعولاً فيه (ص ٢٠٠) والصحيح أنها نائب مفعول فيه، لأن (أيّ) ليست من أسماء الزمان. فمن الخطل أن تدخل في تلك الأسماء والظروف لتعرب مفعولاً فيه. لأنه لا يعرب مفعولاً فيه إلا ما كان اسم زمان مثل يوم وليلة وساعة وحين إلخ.. أما (أيّ) فهي تنوب عن أسماء الزمان فتعرب نائب مفعول فيه، وتنوب عن المصادر فتعرب نائب مفعول مطلق. ولكنها لا تكون مفعولاً فيه ولا مفعولاً مطلقاً.

٨- وكذلك في قوله: أيّ اجتهاد تجتهد اجتهد (ص ٢٠٠) يعرب (أيّ) مفعولاً مطلقاً. وإنما هي نائب مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق هو المصدر، إذ إن المفعول في العربية هو الحدث. فحينما نقول (قمت) يكون المفعول الحقيقي هو القيام. وحينما نقول قمت قياماً، تكون (قياماً) مفعولاً مطلقاً لأنه أكد ما فعلناه. أما (أيّ) فهي ليست مفعولاً لأنها ليست مصدراً ولا حدثاً فهي إذن نائب مفعول مطلق.

٩- في إعراب قوله: كم زيارة قمت بها؟ يعرب (كم) مفعولاً مطلقاً (ص٣٠١) وقد اقترفَ هنا خطأين:

الأول: إن (كم) هنا لا يمكن أن تعرب مفعولاً مطلقاً لأنها ليست مصدراً ولا حدثاً كما أوضحنا سابقاً، والأولى أن تعرب نائب مفعول مطلق.

الثاني: أنها هنا اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. وجملة (قمت بها) في محل رفع خبر المبتدأ.

وتكون نائب مفعول مطلق فتحقق مراده من المثال لو جَعَلَ المثال: كم زورةٍ زرته! كم هنا في محل نصب نائب مفعول مطلق. ومنه قول المتنبي:

كم قد قتلْتُ وكم قد مُتُّ عندكمو ثم انتفضت فزال القبر والكفن

فإن (كم) الخبرية هنا في محل نصب نائب مفعول مطلق.

١٠- في قوله تعالى: ﴿فلا تميلوا كل الميل﴾، أعرب (كل) مفعولاً مطلقاً (ص ٣٩٧) والصحيح أنها نائب مفعول مطلق. ومع خطأه في الإعراب جاءت عبارته مضطربة مختلة. قال: وفي قوله تعالى: ﴿فلا تميلوا كل الميل﴾، نابَت عن المصدر فإعرابها مفعولاً مطلقاً. لا أعرف لماذا نصب مفعولاً مطلقاً وهي خبر (إعراب) والسؤال هو: كيف تكون مفعولاً مطلقاً؟ وهي إذا نابت عن المصدر فهي نائبة عن المفعول المطلق، لأن المفعول المطلق هو المصدر الذي يجيء منصوباً توكيداً لفعله أو لبيان نوعه أو عدده، فليس من المناسب أن تعرب (كل) في هذه الآية مفعولاً مطلقاً وهي ليست مصدراً ولا حدثاً أي ليسَتْ مفعولاً.

١١- وقال: إعرابها: في مثل: انتظرت كل الوقت، مفعولاً فيه (ص ٣٩٧) فارتكب الخطأ نفسه، إذ جاء بالمفعول فيه منصوباً وحقه الرفع، لأنه خبر إعراب كما أن حقها أن تعرب نائب مفعول فيه. والعجيب أن المؤلف يثوب إلى رشده

فيعـرب مثل ذلك نائب مفعول مطلق ونـائب مفعول فيـه في موضع آخر. ولكنه متردد غير حاسم ولا جازم.

سادساً: التناقض:

يرتكب المؤلف كثيـراً من التناقض في شرحه لبعض قـواعد النحو، ونورد من الأمثلة عن تناقضه ما يلي:

١- في قوله الحرية ما الحرية؟ يعرب (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ثانياً (ص ١٥٥) والصحـيح أنها في مـحل رفع خبـر مقـدم. ويظهر صدق قـولنا إذا استشهدنا بقوله تعالى: ﴿فأمـه هاوية وما أدراك ما هيه نار حامية﴾ إذ إن (ما) هنا في محل رفع خبـر مقدم بدليل جوابهـا (نار) أي الهاوية نار حامية. ومـهما يكن فهو يناقض نفسـه فيعرب (ابن) في مثل قوله: ابن من أنت، خبـراً مقدماً. وهذا هو الصحيح. ولكنه تناقُضٌ إذا قيس إلى ما سبق أن قرره من أن (ما) الاستفهامية في محل رفع مبتدأ.

٢- زعم أن اسم الفعل مع فاعـله بمنزلة الجملة الفعلية، فيـكون لها محل من الإعراب، على حسب العوامل في الكلام (ص ٣٦٢) يقول هنا إن اسم الفعل مع فاعله لهمـا محل من الإعراب، ثم يزعم في موضع آخر أن أسمـاء الأفعال، مع أنها عاملة عـمل الأفعال الدالة عليها، فلا يكون لهـا أي محل من الإعراب (ص ٣٦٢) أما كيف يكون هذا كله في صفحة واحدة فـهذا شيء عجيب. والحقيقة أن أسمـاء الأفعال كالأفـعال تماماً يكون لهـا محل من الإعراب حـسب موقعـها في الجملة وبخاصة إذا وقعت بعد القول.

٣- يورد (أكول) في صـيغ المبالغـة (ص ٣٧٠) وهذا صحيـح لأنها على وزن (فعول) المشتق من فعل مـتعدي. ولكنه يزعم بعد قليل أنها صفة مشبـهة فيقول:

فصيغة (أكول) أفادت معنى اسم الفاعل نفسه، فسموها الصفة المشبهة باسم الفاعل (ص ٣٧١) وهكذا يناقض الرجل نفسه فيجعل (أكول) صيغة مبالغة حيناً ثم يزعم أنها صفة مشبهة حيناً آخر، وكان على المؤلف أن يستقر على حال.

٤- ويتعثر في إعراب شبه الجملة فيقول في إعراب (السفر غداً): منصوب على الظرفية في محل رفع خبر المبتدأ (ص ١٥٦) ويعرب: العلم في الصدور فيقول: فالجار والمجرور في كل هذه الأمثلة وما في حكمها متعلقات بالخبر المقدر المحذوف (ص ١٧٥) فيجعل شبه الجملة في المثال الأول خبراً ويجعلها في المثال الثاني متعلقة بمحذوف. ويحسُّ أنه ناقض نفسه في ذلك فيحاول أن يتجاوز هذا التناقض فيقول: ويصح القول في الإعراب: الجار والمجرور خبر للمبتدأ من وجه الاختصار.

ونقول له: هذا هو الصحيح، لا لأنه ضرب من الاختصار، بل لأن قوله إن شبه الجملة في محل خبر يتناقض مع قوله: إن شبه الجملة متعلق بمحذوف تقديره كائن أو موجود، كما يقول النقلة المقلدون من مؤلفي كتب النحو. ذلك لأن التقدير يجعل الخبر مفرداً إذا قدرنا المحذوف اسماً، كما يجعله جملة فعلية إذا قدرنا المحذوف فعلاً. وشبه الجملة قسم قائم بنفسه أو برأسه من أقسام الخبر. فالخبر إما أن يكون مفرداً نحو: الكتاب مفيد أو جملة اسميه نحو: الكتاب لونه أزرق أو جملة فعلية نحو: الكتاب يفيد قارئه، أو شبه جملة بشقيها: الظرف والجار والمجرور كما في قولنا: الكتاب في غلافه، والكتاب فوق الوصف. فقولنا: إن الخبر شبه جملة يتناقض مع قولنا إن تقدير الخبر كائن أو موجود. وتقدير الخبر المفرد في مثل هذا الموضع أصل مرفوض وشريعة منسوخة في رأي حذّاق النحاة كما سبق أن ذكرنا. فليقصر صاحبنا وأمثاله عن هذا.

٥- يقرر في موضع أن المركب الإسنادي لا يُرخّمُ فيقول: واسم العلم المركب

إسنادياً مثل: جادَ اللهُ وتأبط شراً لا يرخّمُ (ص ٥٧١) وبعد بضعة أسطر يقول: وفي المركب المزجي يحذف العجز مثل تأبط شرا، فينادى بالترخيم يا تأبطَ. والعجب أن تأبط شراً في النص الأول مركب إسنادي وهو في الثاني مركب مزجي. إنه تناقض عجيب يضاف إلى تناقضه السابق في زعمه بأن المركب الإسنادي يرخم مرة وزعمه بأنه لا يرخم مرة أخرى.

سابعاً: الأمثلة:

يبدو المؤلف في عرض أمثلته النحوية كحاطب ليل. فهو يأتي بالأمثلة النحوية كما تيسّر، دون أن يعتمد على الشواهد العربية الشعرية والنثرية والقرآنية التي تتميز بالقوة والرصانة. ولذلك نراه يقع في ما لا يحمد من الأمثلة الضعيفة والعبارات المتكلفة والشواهد المصنوعة. وحسبنا أن نذكر من ذلك ما يلي:

١- يحاول أن يمثل على تصغير الاسم الخماسي فلا يجد من ألفاظ العربية أكثر رصانة وأشد فصاحة من كلمة (برميل) فيصغرها على (بريميل) (ص ٧٦) ومن المعروف أن كلمة (برميل) عامية منقولة عن الإنكليزية. ولا يخفى على أحد أن الذي يتصدى للتأليف في النحو العربي ينبغي له أن يحدد أهدافه مما يؤلفه. وعلى رأس هذه الأهداف نشر العربية بين أبنائها عن طريق المثال الفصيح والشاهد الأصيل والجملة القوية. وليس في الاستشهاد بلفظة (برميل)، ما يمت إلى هذا كله بصلة. ألم تخطر في بال صاحبنا كلمة أستاذ أو تلميذ، وهما لفظتان متداولتان في أوساط المعلمين والمتعلمين؟

٢- يأتي بمثال على الاختصاص فيقول: نحن، أيها العربي، حماة الوطن (ص ١٥٨) وقد أخطأ هنا من وجهين:

الأول: أنه كان يجب أن يقول نحن، أيها العرب، حماة الوطن. لأن (نحن)

جمع وحماة الوطن جمع ولابد أن يكون المنادى جمعاً (العرب) حتى يتسق الكلام. ما دام الاسم المنصوب على الاختصاص من شأنه أن يوضح ما في الضمير السابق من إبهام. فلو قال (أنا) لكانت (أيها العربي) مناسبة لها. أما وقد قال (نحن) فلابد أن يقول: أيها العرب.

الثاني: إن القول بأن الاختصاص يجيء بصورة النداء، ليس ثابتاً ولا مؤكداً بل هو مظنون ومشتبه به، إذ لم ينقل عن العرب الفصحاء شيء منه، كما أن النصوص العربية الراقية لم تتضمن أمثلة عليه. ولا يعتمد على أمثلة النحاة المصنوعة المتكلفة في إحقاق حق ولا في دحض باطل.

٣- يقول في الحديث عن الصفة: إذا كان الموصوف جمعاً للمذكر غير العاقل مثل كتب. فيجوز في الصفة أن تأتي في صيغة المفرد المؤنث: هذه الكتب الفاضلة، وتجوز فيها صيغة جمع المؤنث السالم وجمع التكسير: هذه الكتب الفضليات والفُضَل والأفاضل، وتجوز فيها الفضلى (ص ٢٣٧) وهذا الكلام مضطرب للأسباب التالية:

أ- إن وصف الكتاب بأنه فاضل ليس مناسباً. فمن المعروف أن الفضل من صفات الرجال لا من صفات الكتب. وليس في الكتب ما هو فاضل وما هو غير فاضل.

ب- إذا غضضنا البصر عن المعنى ونظرنا إلى الصيغة جاز أن نقول الكتب الفاضلة والفاضلات والفواضل.

جـ- أما الصفات التي أوردها (الفضليات، والفُضَل، والأفاضل والفُضلى) فهي جموع لا تمت إلى مثاله بصلة. لأن المثال الأصلي الذي أورده هو اسم فاعل مؤنث. ومن المفروض فيه أن يحافظ على تصريفات المثال مفرداً وجمع مؤنث

سالماً وجمع تكسير. أما أن يغير اسم الفاعل إلى اسم التفضيل ويتصرف بهذا المثال على هواه، فهو شيء مرفوض، بل هو ضرب من الفوضى التي تقلل من قيمة معجمه.

د- يجدر بنا أن ننبه إلى أن وصفه للكتب بالأفاضل شيء غير مقبول إذ إن الأفاضل من صفات الرجال أي من صفات العقلاء.

٤- في التمثيل على استعمال (فضلاً) جاء بهذا المثال: هذا الطالب لا يحفظ درساً، فضلاً عن الكتاب (ص ٣٥٣). وقد أخطأ في تعريف (الكتاب) لأن درساً نكرة. فمن الأولى أن تكون (الكتاب) نكرة، لأن تعريف الكتاب هنا يعني أنه يقصد كتاباً محدداً. فأداة التعريف تفيد العهد ولا تفيد الجنس. ومهما يكن من شيء فتنكير (كتاب) هو الأولى والأفضل في هذا المثال.

٥- في توضيح معاني (كان) الناقصة جاء بهذا المثال: ارتحت، كونُك واقفاً على الرصيف (ص ٤٠٢) وهو مثال أعرج، بل هو من قبيل الأخطاء الشائعة التي يقع فيها كتاب الصحف اليومية. والخطأ في المثال أن المؤلف حذف لام التعليل التي تؤدي هذا المعنى. فالصحيح أن يقول: ارتحت لكونك واقفاً على الرصيف. والعجيب أنه حذف حرف الجر وجعل مجرورَهُ مرفوعاً. ونحن نسأله: ما إعراب (كونك) في حالة الرفع؟ ثم ما علاقتها بما قبلها على هذا الوجه؟ ونزيد على ذلك فنسأل: ما العلاقة بين راحة المتكلم ووقوف صديقه على الرصيف؟ أليس هذا من الأمثلة المبتذلة؟

٦- حاول التمثيل على الأعلام التي تجيء بصيغة المثنى فجاء باسم العلم (حمدان) (ص ٤٥٦). ومن المعروف أن (حمدان) علم عربي مفرد مزيد بألف ونون. ولذلك منع من الصرف. وهو ليس مثنى (حَمْد). ولذلك كان كل ما ذكره بهذا السبيل هو من الهذر الذي لا معنى له. فنحن لم نسمع أحداً يقول قابلت

(حمدين) في حالة النصب أو الجر. ومن المعروف أن العامة حينما تذكر العلم الذي جاء على صيغة المثنى لا تلفظ ألفه كما يجب أن تلفظ، بل هي تميل بها نحو الياء فتقول جاء حسنين وتلفظ الياء بين الألف والياء مما لا نستطيع أن نثبته كتابة. ويبقى حمدان مثل سلمان مثل حسّان علماً بصيغة المفرد لا بصيغة المثنى. وفي اللغة العربية أمثلة كثيرة مما كان يعنيه المؤلف ولكنه أخطأ القصد فوقع في الخطل والخلط.

٧- في التمثيل على المستثنى حينما يتقدم على المستثنى منه جاء بالمثال التالي: ما جاءَ إلا خالد الطلاب. وقال موضحاً: ونراه (خالد) مرفوعاً على أنه بدل من المبدل منه (الطلاب) (ص ٤٨١). وهذا كلام مهلهل للأسباب التالية:

أ- جعل (خالد) بدلاً من (الطلاب). ومن المعروف أن البدل لا يتقدم على المبدل منه.

ب- يمكن أن يعد بدلاً لو أنه تأخر فقلنا: ما جاءَ الطلابُ إلا خالد، لأن الاستثناء تام منفي.

جـ- أجاز النحاة تقديم المستثنى على المستثنى منه في مثل هذه الحالة فأوجبوا نصبه. ومثلوا على ذلك بقول الكميت:

وما لي إلا آلَ أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهَبُ

فأوجبوا نصب (آل) في الشطر الأول. و(مذهب) في الشطر الثاني.

د- أجاز بعض النحاة أن نقول: ما لي إلا خالد ناصر، على أن تكون (ناصر) بدلاً من (خالد) أما العكس فلا يجوز لأن البدل لا يسبق المبدل منه. ولو عرف المؤلف سرّ قبول النحاة لهذا المثال ورفضهم لمثاله، لأقصر عما هو فيه. أما السر في ذلك فهو أنّ المستثنى في هذا المثال مفرد (خالد) والمستثنى منه جمعاً (الطلاب) ولذلك كان مثاله غير موفق. وإن حاول أن يقيس فالقياس له شروط وقواعد.

٨- في التمثيل على أفعال الرجحان أورد قوله: هل المظنون الكسل راحةً (ص ٥١٦) وجَعَلَ (الكسل) نائب فاعل لاسم المفعول و(راحةً) مفعولاً به ثانياً على الأصل. والخطأ في مثاله أنه عرف الوصف (المظنون) والنحاة يشترطون في الوصف حتى يعمل أن يكون نكرة مسبوقة بنفي أو استفهام. ويصبح المثال عندئذ: ما مظنون الكسل راحةً. أو هل مظنون الكسلُ راحة؟ وغير ذلك خطأ أو اضطراب. ومن هذا القبيل قوله: هل المخبر الناس الجو صافياً؟ والصحيح أن ينكر المخبر ويسبقها بنفي أو استفهام. ويصبح المثال حينئذ هل مخبر الناسُ الجو صافياً. ويكون (الناس) نائب فاعل و(الجو) مفعلواً به ثانياً و(معتدلاً) مفعولاً به ثالثاً. وغير ذلك خطأ.

٩- ومن أمثلته العجيبة قوله: هل الكرسي مقعود عليها؟ (ص ٥١٧) فهذا مثال لا يقوله أحد. ذلك لأن الكرسي مذكر لا مؤنث. والصحيح أن يقول: هل يقعد أحد على هذا الكرسي؟ أو هل يجلس أحد على هذا الكرسي؟ وأغربُ من ذلك أن يجعل الجار والمجرور (عليها) متعلقين بنائب الفاعل. والصحيح أنهما متعلقان باسم المفعول (مقعود). وليس في النص نائب فاعل. فبأي نائب فاعل يتعلقان؟ إن الجار والمجرور يعربان في محل رفع نائب فاعل فكيف يتعلق الشيء بنفسه؟

١٠- ومن تلك الأمثلة العجيبة: إن الكبيرَ معاون الصغير (ص٥١٧)، وعلى أساس أنَّ (معاون) اسم مفعول (والصغير) مجرور لفظاً مرفوع محلاً. وهو مثال غريب عجيب. وأعجب منه إعراب الصغير مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، لسبب لا نعلمه ولم يوضحه المؤلف.

ثامناً: مسائل مختلفة:

ثمة مسائل مختلفة لا تدخل تحت عنوان من العناوين السابقة أو أنها قد تكون

فاتتنا لسبب أو لآخر، نمر بها سريعاً على النهج التالي:

١- اقترح أن يُلزم في العلم المنقول عن الكنية أن يبقى مرفوعاً في كل حالة فنقول: جاء أبو بكر، ورأيت أبو بكر، وسلمت على أبو بكر (ص ٤٨) وهذا اقتراح قد يكون مقبولاً لو لم تصبح العربية سليقة لنا وملكة فينا. وسليقتنا ترفض أن تجر المرفوع وترفع المنصوب إلخ...

٢- زعم أن تاء المضارعة تدخل على الفعل المضارع المبدوء بأحد أحرف أنيت (ص٦٧) والتاء هي أحد أحرف المضارعة فلا تدخل عليها. أقصد أن التاء من أحرف المضارعة حقاً ولكنها لا تدخل على الفعل المبدوء بأحد هذه الأحرف، لأن ذلك لو حصل حدث تكرار في الحرف.

٣- يتحدث عن وجوب تقدير ضمير في أفعل التفضيل، ويمثل على ذلك بقوله: المشي أنفع من القعود (ص ٨٠) فيقدر في (أنفع) ضميراً يجعله فاعلاً له. وهذا كلام قد نجد أمثاله في كتب النحو. ولكنه خاطئ للأسباب التالية:

أ- إن النحو ينبغي أن يكون وصفياً يشغل بما هو موجود ويهمل ما هو غير موجود.

ب- إن المشتق أدنى درجة من الفعل، وإذا كان الفعل يحتاج إلى فاعل فليس المشتق بمحتاج إليه.

جـ- إذا وقع اسم ظاهر بعد أفعل التفضيل وجب إعرابه فاعلاً في مثل قول النحاة: ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكُحل منه في عيني زيد. فنحن مضطرون لأن نعرب (الكُحل) هنا فاعلاً لأفعل التفضيل (أحسن). ولكننا لسنا مضطرين لتقدير ضمير في كل أفعل تفضيل، لأنه من المعروف في الإعراب أنه يستحسن التقليل من التقدير وألا يلجأ إليه إلا عند الضرورة.

د- إن الإعراب المتداول بيننا في المدارس والجامعات، بل في كتب النحو لا يتطرق إلى تقدير ضمير في المشتقات. ولسنا بحاجة إلى مثل هذا التقدير. لا لأننا ملزمون بتسهيل النحو والإعراب، بل لأن الدرس النحوي ليس بحاجة إلى مثل هذا التقدير.

٤- في إعراب قول المتنبي:

إن أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

يعرب (أنت) فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر (ص ٢٠٦) وقد يكون هذا مقبولاً لو لم يكن الفاعل توكيداً للضمير المستتر. ولذلك كان من الواجب في هذه الحالة إعراب (أنت) مبتدأ على ما يَرى كثير من النحاة.

٥- زعم أن الواو قد تفيد التوكيد في مثل قوله تعالى: ﴿إنما أشكو بثي وحزني إلى الله﴾ (ص ٣١٢). ولم يقل أحد بأن الواو تفيد التوكيد في أية حالة من أحوالها. إن الذي يفيد التوكيد هو عطف المترادفين بعضهما على بعض، لأن البث هو الحزن. وقد أجاز اللغويون عطف أحدهما على الآخر في مثل قوله تعالى: ﴿ما ضل صاحبكم وما غوي﴾. والضلالة والغوى مترادفان. فالتوكيد يكمُنُ في عطف النظير على نظيره وليس في الواو التي تبقى حرف عطف.

٦- زعم أنَّ (كلا) تفيد معنى (حقاً) في قوله تعالى: ﴿كلا إن الإنسان ليطغى﴾ (ص ٣٩٩) معتمداً على أقاويل بعض المفسرين. وقد تكفل ابن هشام في المغني بتفنيد هذا الزعم الذي أنكره سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين. فهي تعني عندهم الردع والزجر. وكان الآمدي قد اعترض على قول بعض المفسرين إن هل تجيء بمعنى (قد) في قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾. وأكدّ أن (هل) لا تجيء بمعنى (قد). وكذلك نفى الفراء أن تكون (لما) بمعنى (إلا)

في قوله تعالى: ﴿إن كل نفس لما عليها حـافظ﴾. إن القول بأن (كلا) بمعنى حقاً هو أكثر غرابة من قولنا إنّ نعم تجيء بمعنى لا. فليُقْصر هؤلاء عما هم فيه فليست اللغة خرافات وأساطير.

٧- أدخل كلمة (متر) في المعجم فقال بشأنها: مَتَرَ الحبْلَ بمعنى مده ومنه تسمية (المتر) في مقاييس الأطوال. ثم يفتح قوسين ويقول: انظر: تفصيل أسماء المقاييس في باب ق ي س. (ص ٤٥٢). وهذا الكلام يتضمن الأخطاء التالية:

أ- ليس للمتر علاقة بالنحو. فما مسوّغ إقحامه في معجم خاص بالنحو؟

ب- يزعم أن لفظة (متـر) هي لفظة عربية مـأخوذة من الفعل (مَتَـر) بمعنى مدّ الحبل. ومن المعروف أن (المتر) لفظة أجنبيـة، ينص المنجد على أنها يونانية. وهي في الحقـيقة أجنبـية. وقد أخذناها نحن عـن الإنكليزية. فإلحاقـها بالفعل (مـتر) وجعلها عربية ضرب من السفسطة والخرافة.

جـ- عدنا إلى مادة (قيس) كما وعد صاحبنا، فلم نجد فـيها إلا حديثاً مقتضباً عن القيـاس الذي يقابل السـماع في النحـو. فأين تفصـيل أسماء المـقاييس الذي وعدنـا به المؤلف في الحديث عن (المتـر)؟ وما عـلاقة ذلك كله بالنـحو ومعـجم خاص به؟

نتوقف هنا عن تتبع مزالق الرجل وهفواته، فهي أكثر من أن تعد أو أن تحصر. فما زال في المعجم ما يمكن أن يتوقف عنده المرء فيصححه ويُبين عواره، إن المجال لا يتسع فلنكتف بما سردنا من صفحات، راجين أن نشدد على أن النحو يجب أن يكون عقـلاً لا نقلاً، وأن يكون من شروط من يقـبل على التأليف فـيه أن يكون ملماً بقـواعده وأحكامـه مطلعاً على أسـراره وخفاياه، قـادراً على كشف مـزالقه وأخطائه. وفوق كل ذي علم عليم.

* * *